



جامعة العربي التبسي - تبسة-الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص قانون جنائي
بعنوان:

الجرائم الواقعة على المصنف الرقمي

إشراف الأستاذ:
د. عدلان مطروح

إعداد الطالبة:
- سهيلة هلاي

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
د. خالد خديجة	أستاذ محاضر _ أ _	رئيسا
د. عدلان مطروح	أستاذ محاضر _ أ _	مشرفا ومقررا
د. جديدي طلال	أستاذ محاضر _ أ _	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة العربي التبسي - تبسة-الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص قانون جنائي
بعنوان:

الجرائم الواقعة على المصنف الرقمي

إشراف الأستاذ:

د. عدلان مطروح

إعداد الطالبة:

- سهيلة هلاي

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
د. خالد خديجة	أستاذ محاضر _ أ _	رئيسا
د. عدلان مطروح	أستاذ محاضر _ أ _	مشرفا ومقررا
د. جديدي طلال	أستاذ محاضر _ أ _	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الكلية لا تتحمل

أي مسؤولية على

ما يرد في هذه

المذكرة من آراء .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ
فَاقْطِعُوا أُيُدَيْهِمَا جَزَاءً بِمَا
كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللّٰهِ وَاللّٰهُ
عَزِيزٌ حَكِيمٌ...﴾

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِيمُ

﴿38﴾ سورة المائدة

شكر و عرفان

اشكر الله العلي القدير الذي أنار لي الطريق إلى دروب العلم والمعرفة

في أداء هذا الواجب

أتقدم بحالص التشكرات إلى أستاذي والمشرف على مذكري

الأستاذ مطروح عدلان

الذي أحبي فيه سمة التواضع والذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه المتواصلة ليثرى هذا العمل.

كما اقتص من عجلة الزمن هذه اللحظات الثمينة لأتقدم بأغلى عبارات الشناء

للأستاذة خالدي خديجة

على ترأسها لجنة المناقشة، ثم الشكر كل الشكر

للكور جديدي طلال لتفضلهم وقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ولا أنسى أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة من اساتذة

أصدقاء و الزملاء.

إهداء

إلى والدي الكريمين...

إلى أخواتي وأزواجهم وأبنائهم...

إلى أخي

إلى كل زميلاتي وزملائي

إلى كل من أحبني

قائمة المختصرات

ص صفحة

د. ط دون طبعة

د. س. ن دون سنة نشر

د. د. ن دون دار نشر

د. ت. ص دون تاريخ صدور

ق. م. ج قانون مدني جزائري

ق. إ. م. إ قانون الإجراءات المدنية والإدارية

د. ت دون تاريخ

مقدمة

يعتبر العصر الحالي عصر التكنولوجيا، بحيث شهد تطورا في جميع نواحي الحياة وجميع الأنشطة و المجالات ، و بصفة خاصة مجال الملكية الفكرية الذي شهد انفجار ثورة فكرية، لاسيما بعد بروز تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و ما توفره من قدرة فائقة على التسجيل والاسترجاع و معالجة و تبادل المعلومات ،فأدى ذلك إلى ظهور مصنفات جديدة تستقل عن سابقتها في الطبيعة و التكوين ،اصطلح على تسميتها بالمصنفات الرقمية.

فالمصنف الرقمي هو كل عمل إبداعي ينتمي إلى بيئة تكنولوجيا المعلومات، أو ما يصطلح على تسميتها بالبيئة الرقمية ، فهو مصنف إبداعي عقلي يرتبط بتقنية المعلومات، ويتم التعامل معه بشكل رقمي.

ونتيجة للخدمات الهامة التي تقدمها تكنولوجيا الاتصال و شبكات المعلومات و ارتباط المصنفات الرقمية بالحاسب الآلي وشبكة الانترنت ، أضحى من السهل نشرها بأعلى مستوى من الدقة و بأقل تكلفة، و وصولها إلى الأفراد من و في أي مكان من العالم دون أن تقف الحدود الجغرافية للدول عائقا أمامها، الأمر الذي جعل العالم يتحول من اعتماده على المصنفات التقليدية إلى اعتماده على المصنفات الرقمية بشتى أنواعها.

و بقدر ما قدمته التكنولوجيا المتطورة من تسهيل وآثار حميدة في مجال المصنفات الرقمية ،إلا أنها خلقت تحديات من نوع جديد اختلفت في الطبيعة عن تلك التي كانت موجودة سابقا ، فانتشار استخدام هذه المصنفات جعل لها اعتداءات تطالها كالجريمة المعلوماتية والقرصنة الالكترونية ، لكن مدلول الاعتداء بوصفه عمل غير مشروع يمس الحقوق المادية والمعنوية الواردة على المصنفات الرقمية، نصت عليه أغلب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وتبينته فيما بعد قوانين وتشريعات الدول الموقعة عليها.

إذ ساهمت في رفع التجاوزات و الاعتداءات التي تطال المصنفات الرقمية و حقوق أصحابها بشكل يصعب معه تطبيق القواعد القانونية التقليدية ، فأصبح من الضروري التفكير في استحداث قوانين حقوق المؤلف و تقديم آليات و تقنيات تواكب هذا التطور من أجل مواجهة هذه الاعتداءات، و إضفاء حماية أوسع لهذه المصنفات و لأصحاب حقوقها.

ومن هذا المنطلق، سارع المجتمع الدولي و معظم التشريعات على وضع نصوص قانونية و إيجاد تقنيات ملائمة لحماية هذه المصنفات ، فعلى الصعيد الدولي ركزت الجهود الدولية على توحيد الأحكام المنظمة لحقوق المؤلف بإبرام عدة اتفاقيات و معاهدات دولية، كما قامت المنظمة العلمية للملكية الفكرية بوضع عدة نصوص بهدف مساعدة الدول على استكمال تشريعاتها ،أما على الصعيد الداخلي قامت معظم الدول بوضع قوانين و أحكام حقوق المؤلف و جعلها تتماشى مع التطور التكنولوجي.

أهمية الموضوع :

وتكمن في مسايرة الظروف القائمة والمستعجلة التي أصبحت تشهدها بعض الدول والمتعلقة بتنظيم قطاع المعلومات حيث تعتمد المصنفات الرقمية كوسيلة جديدة لنشر وتوزيع أصبحت تحتل أهمية بالغة من حيث كونها تتعلق بمسألة حساسة حيث تتعلق بالمكانة التي تحتلها المعلومات في العصر الحديث وانعكاساتها على أعمال وطرق النشر والتأليف التي أخذت مكانتها ضمن أساليب تنظيم تدفق المعلومات وتنظيم العلاقة بين حماية حقوق المؤلف ونشر البيئة الجديدة وحق الحصول على المعلومات بطريقة شرعية و قانونية ، و تأتي أهمية هذه الدراسة على المستوى الوطني إلى ضرورة تشجيع أصحاب الملكية الفكرية و الإبداعية وتهيئة الوسائل الكفيلة لحماية إبداعاتهم حيث أدى إهمال حماية المصنفات الأدبية والفنية للمؤلفين كما أكدت المواثيق الدولية والمعاهدات والاتفاقيات بضرورة حماية هذه الحقوق المنشورة رقمياً من الانتهاكات المختلفة.

دوافع اختيار الموضوع :

- الرغبة في معرفة الجرائم التي تمس المصنفات الرقمية.
- انتشار جرائم القرصنة وتقليد للمصنفات الأدبية و الفنية من خلال تطلعنا على الجرائم و المجالات اليومية بسرقات فكرية والدعاوى بشأن التعدي على حقوق المؤلفين و المنتجين و الفنيين.
- الرغبة في معرفة كيفية حماية المصنفات الرقمية وتحديد المصطلحات التقنية المتعلقة بالموضوع.

الإشكالية:

- لذلك فإننا نتساءل عن فيما تتمثل الاعتداءات الواقعة على المصنف في البيئة الرقمية وكيفية حمايتها ؟

أهداف الموضوع :

إن الهدف الأساسي من دراستنا هذه هو معرفة مدى وعي المشرع الجزائري بالتغيرات التكنولوجية الحديثة وما مدى خطورة الاعتداءات الواقعة على المصنفات الرقمية التي تستدعي بالضرورة إيجاد حلول قانونية ومنطقية لعدم الوقوع في مثل هذه الاعتداءات في هذا الوسط الرقمي ومدى توفرها في النص القانوني الجزائري ومعرفة ايجابيات وسلبيات هذه النصوص و الوقوف على الثغرات التي يجب على المشرع أن يتداركها.

الدراسات السابقة:

- أمال قارة، الجريمة المعلوماتية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، بكلية الحقوق بجامعة الجزائر 01، الجزائر، 2002/2001.
- زواني نادية ، الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية- التقليد و القرصنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة الجزائر، 2003/2002.
- حواس فتيحة ، حماية المصنفات المنشورة عبر الانترنت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق بجامعة الجزائر 01 ، الجزائر ، 2004/2003 .

الصعوبات:

- أثناء دراسة الموضوع واجهت صعوبات عديدة من بينها :
صعوبة الطبيعة الفنية للموضوع بارتباط الجرائم محل الدراسة بالحاسوب الآلي والذي يتطلب الإجابة بمكونات هذه الأخيرة وتنظيم المعالجة الآلية للمعطيات والشبكات وكل ما يتعلق بهذه الجرائم من تقنيات لهذا يتطلب جهد فني و جهد قانوني.
- عدم توفير اجتهادات قضائية في الجزائر تتعلق بالبيئة الرقمية الأمر الذي دعاني إلى عدم الاستعانة بذلك.

المنهج المتبع:

للإجابة على هذا السؤال تم الاعتماد على المنهج التحليلي باعتباره أكثر ملائمة لدراسة طبيعة الموضوع لكونه يساعد على تحليل المستجدات المتعلقة بموضوع الحماية الجنائية للحقوق الذهنية المنشورة رقمياً ، وتوضيح الإشكاليات التي طرقتها المصنفات الرقمية و آليات الحماية.
التعريف الجزئي بالخطوة:

ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالية الموضوع تم تقسيم خطة الدراسة إلى :
مقدمة.

الفصل الأول : طبيعة الجرائم المتعلقة على المصنفات الرقمية

الفصل الثاني : آليات حماية المصنفات الرقمية

خاتمة.

الفصل الأول:

" طبيعة الجرائم المتعلقة

بالمصنفات الرقمية "

- الجرائم الواقعة على المصنفات
الرقمية المرتبطة بالحاسوب الآلي.

- الجرائم الواقعة على المصنفات
الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت.

لقد شهد العالم منذ أواخر القرن الماضي تطورات تقنية هائلة في مختلف المجالات خاصة في مجال التكنولوجيا الأمر الذي أدى إلى تطورات حديثة لم تكن معروفة من قبل، وقد مست هذه التطورات مجال الملكية الفكرية التي كانت من قبل تقتصر على المصنفات الأدبية المتمثلة في الكتب و المؤلفات فظهرت مصنفات حديثة تعرف بالمصنفات الرقمية.

وقد اعتبر الفقهاء أن ظهور المصنفات الرقمية ممثلة أساسا في(البرمجيات الحاسوبية وقواعد البيانات، وعناوين ومحتوى شبكة الانترنت)، بمثابة فتح جديد في مجال المعلوماتية، كما أنهم اعتبروا ذلك بداية عهد جديد من الاعتداءات والانتهاكات على الحقوق الواردة على هذه المصنفات بصور مختلفة وبشكل تدريجي، بدأ بالاعتداء على الجوانب المادية للحاسوب ثم تطور للبرمجيات إلى أن وصل إلى القرصنة المعلوماتية للأنظمة و الشبكات.

وسيتم التطرق في هذا الفصل من خلال مبحثين لعرض شامل لصور الاعتداء التي تطال المصنفات الرقمية، بدءا بالمبحث الأول الذي خصصناه لدراسة الجرائم الواقعة على المصنفات الرقمية المرتبطة بالحاسوب الآلي ثم المبحث الثاني الخاص بالجرائم الواقعة على المصنفات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت.

المبحث الأول : الجرائم الواقعة على المصنفات الرقمية المرتبطة بالحاسوب الآلي.

في السنوات السابقة كان الحديث عن صور الاعتداء التي تطال المصنفات التقليدية، والتي لا تعدو أن تكون مجرد انتهاكات تقليدية بسيطة، كسرقة المصنفات أو إتلافها أو اختلاسها أو تعديلها أو محو بياناته. أما اليوم و في عصر التقنية و مع ظهور و انتشار المصنفات الرقمية، ظهرت بجانب الصور التقليدية صور حديثة للاعتداءات التي تطال المصنفات الرقمية، مثل الإتلاف و الاختراق بواسطة الفيروسات، و قرصنة البرمجيات باستخدام البرمجيات الخبيثة، و الدخول غير المشروع على الأنظمة و الشبكات ، وغيرها من صور الاعتداء الحديثة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأنواع المستحدثة من الاعتداءات هي ما أصبح يطلق عليه اليوم اصطلاحا بالجرائم الالكترونية ، كذلك يسميها البعض بجرائم "ذوي الياقات البيضاء" كونها ترتكب دون إراقة دماء .

وقبل التطرق بالتفصيل للاعتداءات الواقعة على المصنفات الرقمية المرتبطة بالحاسب الآلي ، ينبغي علينا أولا التعرف عليه و على أنواعه ومن ثم التطرق للجرائم التي طالته.

المطلب الأول: المصنفات الرقمية المرتبطة بالحاسوب الآلي.

يشير اصطلاح المصنفات الرقمية المرتبطة بالحاسوب الآلي في هذه الدراسة إلى جميع المصنفات التي تخضع للحماية بموجب قوانين حقوق المؤلف و ترتبط وظيفيا بالحاسوب مثل : البرمجيات أو تلك التي أنتجت بواسطته مثل: قواعد البيانات وهي تقترب من بعضها البعض في التصنيف ، و تختلف نوعا ما عن المصنفات الرقمية الأخرى التي ارتبط وجودها بشبكة الانترنت وسنتناول فيما يلي هذه المصنفات الرقمية المرتبطة بالحاسب الآلي ، من خلال فرعين.

الفرع الأول: برامج الحاسوب الآلي (البرمجيات).

تعد برامج الحاسوب أول وأهم مصنفات المعلوماتية أو تقنية المعلومات التي حظيت باهتمام كبير من حيث وجوب الاعتراف بها وتوفير الحماية القانونية لها، والبرمجيات هي الكيان المعنوي لنظام الكمبيوتر دونها لا يكون ثمة أي فائدة للمكونات المادية من الأجهزة والوسائط وهي بوجه عام تنقسم من الزاوية التقنية إلى برمجيات التشغيل المناط بها إتاحة عمل مكونات النظام معا و توفير بيئة عمل البرمجيات التطبيقية¹ ، وتمثل البرمجيات التطبيقية النوع الثاني من أنواع البرمجيات وهي التي تقوم بمهام محددة كبرمجيات معالجة النصوص أو الجداول الحسابية أو الرسم أو غيرها. وقد تطور هذا التقسيم للبرمجيات باتجاه إيجاد برمجيات تطبيقية ثابتة و أنواع مخصصة من البرمجيات تتزاج في مهامها بين التشغيل و التطبيق²

¹ - من أهم التشريعات التي عرفتها نجد القانون النموذجي أو الإرشادي عام 1978 بشأن حماية البرمجيات لمنظمة الويبو، وبعد عدة اجتماعات لخبراء الويبو ومنظمة اليونسكو عامي 1983 و 1985 أسفرت عن توجه عام لاعتبارها من قبيل الأعمال الأدبية ، كما أن اتفاقية تريس اعتبرت كذلك و إضافتها إلى المصنفات الأدبية والفنية محل الحماية بموجب اتفاقية بيرن (م 1/10).

² - مصطفى محمد عبود القره غولي ، الحماية القانونية للمصنفات ومؤلفيها، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة بابل، دراسات قانونية، ص 12.

أولا : تعريف برنامج الحاسوب الآلي :

1-: لبرنامج الحاسوب مدلولان ، احدهما ضيق و الآخر واسع .

أ- المدلول الضيق : يقصد ببرنامج الحاسوب مجموعة من التعليمات موجهة من المستخدم للجهاز لتنفيذ مهمة معينة، وهو بذلك يشمل نوعين من البرامج، برنامج المصدر و برنامج الهدف.¹

ب- المدلول الواسع : على أنها مجموعة التعليمات التي تجري التعبير عنها بواسطة الكلمات أو الرموز أو المخططات أو أي شكل آخر يكون قادر عند إدخال في دعامة قابلة للقراءة بواسطة الآلة و ترجمته إلى نبضات الكترونية على أن يجعل الحاسب أداة الكترونية عرفها بأنها كافة البيانات الأخرى ملحقة بالبرامج و التي تساعد على سهولة فهمها و تطبيقه و هي تعتبر بمثابة وصف تفصيلي له متضمنة مراحل تطبيقية وهذه البيانات عبارة عن تعليمات موجهة من المبرمج الذي يتولى إعداد البرامج إلى الذي يتعامل مع الأدلة².

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فانه يحمي هذا المصنف بموجب قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة ، لكنه لم يتطرق إلى تعريف برامج الحاسوب الآلي فاكتفى باعتبارها مصنفات فكرية مشمولة بالحماية القانونية ولهذا سنتعرض لبعض التعاريف القانونية.

¹ - عيساني طه، الاعتداء على المصنفات الرقمية وآليات حمايتها، مذكرة من اجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق فرع الملكية الفكرية، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2012-2013، ص14.

² - بن عبوة نسيمية ، حماية برنامج الحاسوب الآلي في القانونين الجزائري و الفرنسي، مذكرة الماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص 19.

2-التعريف القانوني : وعرفته المنظمة العالمية للملكية الفكرية L'OMPI ، بأنها مجموعة من التعليمات التي يمكنها من خلال نقلها على ركائز مفهومة وتستوعبها الآلة أن تحقق نتيجة معينة بواسطة آلة يمكنها أن تتعامل مع المعلومات التي يجب معالجتها¹. وعرفه المشرع الفرنسي في القرار الصادر في 22 ديسمبر عام 1981 الخاص بتعريف المصطلحات في مجال المعلومات بأنه :مجموعة من البرامج و الأساليب و القواعد المتعلقة بتشغيل وحدة معالجة البيانات² .

كذلك ومن بين المحاولات التشريعية التي عرفت صراحة برنامج الحاسوب الآلي التعريف الذي وضعه المشرع الأمريكي بموجب قانون حق المؤلف لعام 1980 بأنه "مجموعة من التوجيهات أو التعليمات موجهة لاستخدامها مباشرة أو بشكل غير مباشر في الكمبيوتر للوصول إلى نتيجة محددة"³.

¹ - شحاتة غريب شلقامي، دراسة مقارنة في قانون الملكية الجديدة رقم 82 لسنة 2008 ، د.ط، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر، 2008 ، ص 8 و9.

² - arrêté de 22 décembre 1981 publié au JO du 17 janvier 1982 au titre duquel i s'agit de « l'ensemble des programmes, procédés et règles, et éventuellement de la documentation, relatif au fonctionnement d'un ensemble de traitement de données ».

Mathieu Martin, des logiciels et des programmes d'ordinateur : entre droit d'auteur et brevet, disponible en ligne 17 mars 2015, sur www.grapi.fr.

³ « un programme d'ordinateur est un ensemble d'énoncés ou d'instruction destiné à être utilisé directement ou indirectement dans un ordinateur en vue d'un résultat particulier. »

Rachel Desy, la protection par les droits d'auteur des logiciels créés par des employés en droit comparé et international, revue juridique Thémis, faculté de droit, université Montréal,

Québec, N°30, 1990, p26, Disponible sur www.editionsthemis.com

أما المشرع الياباني عرفه بموجب قانون حق المؤلف رقم 48 لسنة 1970 المعدل في 1985 بأنه : التعبير عن مجموعة من المعطيات الموجهة إلى الكمبيوتر من أجل

تشغيله و الحصول على نتائج معينة.¹

ثانيا: أنواع برنامج الحاسوب الآلي

أولا: برامج التشغيل : هي البرامج التي تمكن للحاسوب بالقيام بعدة وظائف محددة ، كجزء منه لا يمكن الاستغناء عنها.

وتعرف أيضا بأنها البرامج التي توجه عمليات نظام الحاسوب ككل، فيقوم نظام التشغيل بعملية التحكم و الرقابة على وحدة التشغيل المركزية و يحافظ على تسلسل المهام و أولوية ترتيبها، كما يحافظ على تسلسل استخدام الذاكرة المركزية و تنسيق تدفق العمليات بين الأجهزة المدخلة و المخرجة بينها و بين الوحدة المركزية للتشغيل، و يتحكم في أنشطة نظام تشغيل المبرمجون باستخدام لغة التحكم.

و تتكون برمجيات التشغيل من البرامج التي تدير عمل الكمبيوتر و تحسن أداءه، وهي مقسمة أساسا إلى :

لغات تصميم البرمجة : هي اللغة التي يستخدمها المبرمج لكتابة الأوامر للجهاز كطريقة للتواصل.

نظم التشغيل : و يقصد به البرمجيات المصممة خصيصا لإدارة عمليات الكمبيوتر من مراقبة و تحكم و عمليات إدخال و إخراج و تخزين، لزيادة إنتاجية و فعالية جهاز الحاسب .

و ينظر إلى برامج التشغيل أنها جزء أساسي لصيق بالجهاز، و هذا ما أظهره الواقع العملي من خلال الاعتماد عليها في عقود الصيانة.

ثانيا : برمجيات التطبيق

تعرف برامج التطبيق بأنها تلك البرامج التي يكون الغرض منها تنفيذ مهام إدارية، أو وظيفة معينة، و غالبا ما تكون محفوظة على دعامة مادية يتم إدخالها في الحاسب ، و يتم اختراعها خصيصا لتلبية حاجات خاصة للعملاء ، حسب و طبيعة وظائفهم سواء

¹ مسعود خيضر، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، د.ط ، دار الهدى، عين مليلة، 2010 ، ص26

كانوا محامين أو أطباء أو مهندسين أو تجار. و تستخدم لحل مشكلة بدأتها ، ومن أمثلتها : برامج حساب الميزانيات أو معالجة النصوص ، أو برامج الرسم البياني. وهي لا تختلف في حمايتها عن برامج التشغيل إلا أنها أكثر منها عرضة للاعتداء بالنسخ و القرصنة نظرا لأهميتها التجارية و العلمية.

الفرع الثاني : قواعد البيانات كمصنف رقمي

إن قواعد البيانات وليدة البيئة التكنولوجية، لذلك نجدها منتشرة عبر شبكة الانترنت فهي التي تبنى عليها صفحات الواب، وقد نجدها متاحة على الأقراص المدمجة على اختلاف أنواعها، وقد تخزن على ذاكرة الكمبيوتر بحيث يستطيع كل مستخدم الوصول إليها . ونستطيع القول أنه في ظل هذا التسارع المعلوماتي والتقني الهائل بأننا نكاد نجزم حاليا أن قواعد البيانات لا يمكن تصور وجودها إلا في شكل رقمي وبيئة رقمية.

أولاً: تعريف قاعدة البيانات

هناك عدة تعريف لقاعدة البيانات، فهناك تعريف لغوي وتعريف تقني، فقد عرف مجمع اللغة العربية قاعدة البيانات بأنها : "مجموعة بيانات مسجلة في ملفات على نحو يحدد الروابط المنطقية بين نوعياتها المختلفة" . أما قاموس المصطلحات الحاسب الآلي، فقد عرف قاعدة البيانات بأنها: "أسلوب تنظيم البيانات في شكل ملفات أساسي ضخم يتيح التعامل مع البيانات بطريقة شمولية تلبى الاحتياجات المختلفة لمتخذ القرارات، وتدعى أيضا بنك المعلومات، وهو مجموعة البيانات عن مجالات نشاط في المؤسسة مخزونة باستعمال إحدى وسائل التخزين المباشر " ¹

وتعرف كذلك على أنها: "إحدى المصنفات ذات العلاقة بالحاسوب، و هي من صور الإنتاج الفكري المرتبط بالتطورات التكنولوجية الحديثة، و تحتل مكانة هامة في صناعة المعلومات ²

¹ - كوثر مازوني، الشبكة الرقمية و علاقتها بالملكية الفكرية، د.ط ، دار هومة للنشر، الجزائر 2008 ، ص15

² -فاروق علي الحفناوي، موسوعة قانون الكمبيوتر و نظم المعلومات -قانون البرمجيات- الكتاب الأول، دراسة معمقة في الأحكام القانونية لبرمجيات الكمبيوتر دار الكتاب الحديث القاهرة 2001 ص 276.

كما تعرف أيضا أنها:"مجموعة من البيانات أو المواد الأخرى أيا كان شكلها إذا كانت تعتبر ابتكارات فكرية بسبب اختيار محتوياتها وترتيبها " ¹.

فنظام قاعدة البيانات إذن هو نظام تصنيف فعال يستعمل لترتيب الملفات و المعلومات بشكل يسهل على المستخدم استرجاعها، فقاعدة بيانات واحدة يمكنها أن تحوي عدد لا يحصى من الملفات و البيانات، و لا شك أن ترتيبها بنظام معين أبجديا أو حسب تاريخ ورودها سيسمح بالاستفادة منها أكثر.

ولعل هذا التعريف يغلب عليه الطابع التقني أكثر من اللغوي لأنه يربط دائما قواعد البيانات و آلية عملها بوظائف الحاسب الآلي وبرمجياته.²

ثانيا: خصائص قواعد البيانات

استنادا إلى ما تقدم من تعاريف لقواعد البيانات، و بالنظر إلى الدور الذي تؤديه في الواقع العملي، يمكن استنتاج الخصائص التالية:

1-تعتبر قاعدة البيانات من المصنفات الفكرية ذات العلاقة بالحاسوب، حيث لا يمكن استخدامها إلا باستعمال الحاسوب، هذا و يتم إنشاء قاعدة البيانات لكي تقدم معرفة جديدة فيتحقق الهدف و الفائدة منها بمجرد وضعها في خدمة المستخدم، و ذلك بغض النظر عما إذا كانت تقدم حلا لمشكلة محددة أم لا.³

2-تتمتع قاعدة البيانات بكيان مادي، كونها توجد إما على حامل إلكتروني مثل القرص الصلب لجهاز الحاسوب أو شبكة الحاسوب بما فيها الشبكة العنكبوتية العالمية.⁴

3-لقاعدة البيانات أهمية كبيرة في الميادين سواء في القانون أو التجارة أو الطب

¹ -نواف كنعان، النماذج المعاصرة لحق المؤلف و وسائل حمايته، ط3 ، دار الثقافة للتوزيع و النشر، عمان، 2000، ص 183.

² - بوعمره آسيا، النظام القانوني لقواعد البيانات، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، الجزائر 2004-2005، ص 03.

³ - محمد علي فارس الزغبى، الحماية القانونية لقواعد البيانات وفقا لقانون حق التأليف، د. ط ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003 ، ص 80 .

⁴ - احمد محمد الإمام، الحماية القانونية لقواعد البيانات في القانون السوري و المقارن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، العدد 02 ، 2013، ص 343.

وغيرها، وكمثال قاعدة البيانات المصرية لمجلس الوزراء التي تضم تشريعات مصر و المبادئ القانونية لمحكمة النقض المصرية¹ كذلك دليل دمشق التجاري الصادر عن غرفة التجارة بدمشق الذي يحتوي على بيانات خاصة بالتجار العاملين من أرقام هواتف وعناوين وغيرها.²

المطلب الثاني : قواعد البيانات كمصنف رقمي.

استقر الفقه على ضرورة وجود نصوص قانونية تجزيمية خاصة لمواجهة الجريمة عبر الوسائط الإلكترونية ، خاصة بعد ظهور شبكة الإنترنت التي ساهمت بشكل كبير في تفشي الجريمة ووعيا بخطورة الوضع أصدر المجلس الأوروبي سنة 1989 توصية لتشجيع الدول الأعضاء على تبني نصوص تشريعية عقابية خاصة بالجريمة المعلوماتية³

غير أن ما يميز الجريمة المعلوماتية عن غيرها من الجرائم أن وجود نظام المعالجة الآلية للمعطيات يعد بمثابة الشرط الأولي أو الركن الخاص الذي يلزم تحققه حتى يمكن البحث في توافر أو عدم توافر أركان أية جريمة من جرائم الاعتداء على هذا النظام.

وقد سعى المشرع الجزائري في تعديله في قانون العقوبات بإضافته القسم السابع بعنوان "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" وقد أرسى هذا القسم حماية فعالة لأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ، و ذلك رغبة منه في وضع حد للاعتداءات الواقعة على المعطيات من جهة و مواكبة العصرنة و السير قدما نحو تطوير منظومته التشريعية تأسيا بذلك بغيره من التشريعات من جهة أخرى ، ومن ثمة نص على مجموعة من الجرائم ، وأوجب لها عقوبات قاسية للحد من اقترافها وكما هو معلوم فإن المشرع يتطلب لقيام جريمة ما توافر على أركان الجريمة لذلك قسمنا هذا المطلب إلى فرعين⁴.

¹ - كوثر مازوني، مرجع سابق، ص 114 .

² - أحمد محمد الإمام، مرجع سابق، ص 344 .

³ -قارة أمال، الجريمة المعلوماتية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2002 ص 37.

⁴ -خديري عفاف، الحماية الجنائية للمعطيات الرقمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الجنائي،

جامعة تبسة، سنة 2017-2018 ص 36.

الفرع الأول : الدخول أو البقاء في النظام المعلوماتي بطريق الغش.

أولاً : الركن المادي لفعل الدخول أو البقاء .

يقصد بفعل الدخول ; الدخول إلى أجزاء الاتصال بالنظام محل الحماية بأي صورة كانت سواء بإدخال برنامج تجسس أي فيروس يتيح التقاط الكود السري للمشاركين في النظام ، أو عن طريق استغلال منافذ الضعف في النظام.¹

و تعتبر جريمة الدخول غير المشروع هي الصورة البسيطة للاعتداء كونها لا يترتب عنها أحداث تلف في النظام، كما تتحقق هذا الجريمة إذا وقعت على جزء من أنظمة حاسب متعددة تتربط فيما بينها بأجهزة اتصال فيكون الاعتداء واقع على كل النظام باعتبار أن ما يقع على الجزء يقع على الكل.

ولم يحدد المشرع الجزائري صفة معينة في من يقوم بعملية الدخول هذه إذ أن المادة 394 مكرر من قانون العقوبات جاءت عامة بنصها : "كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش.... " سواء كانت لديه القدرة الفنية على الاستفادة من هذا النظام أم لا و يكفي ألا يكون من أولئك الذين لهم حق الدخول إلى هذا النظام.

أما فعل البقاء فيقصد به التواجد داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات دون إذن من صاحب النظام و البقاء فيه، و يتحقق هذا الفعل بعد تحقق فعل الدخول تبعا للتسلسل الزمني ، فيكون البقاء لاحقا على الدخول . كما أن الدخول قد يكون مرخصا أما البقاء فلا يمكن تصور الترخيص فيه.²

و يتحقق البقاء في النظام في ركنه المادي عندما يقرر الجاني الإبقاء على الاتصال بالنظام و عدم الخروج منه مع علمه بأنه غير مشروع.

¹ - محمد أمين الرومي ، جرائم الكمبيوتر و الانترنت، د.ط، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 102.

² - يوسف مناصرة ، جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق بجامعة الجزائر ، 2008-2009 ، ص 60.

كما لا يشترط في هذا الفعل حدوث نتيجة إجرامية، ذلك انه إذا أدى البقاء في النظام إلى حدوث تخريب أو إتلاف أو محو تشدد العقوبة و يتغير وصف الجريمة أو الاعتداء.¹

ثانيا : القصد الجنائي

يشترط في جريمة الدخول القصد الدخول القصد الجنائي العام و ليس الخاص ، أي انه يكفي توافر الإرادة و العلم لدى المعتدي بأنه يدخل إلى نظام معالجة آلية لمعطيات الغير دون ترخيص ، كما انه لا يشترط توفر نية الإضرار بالنظام لتحقيق ذلك. وحتى نقول أن القصد الجنائي تم إثباته باختراق الطوق الأمني للنظام بأية وسيلة كانت وينطبق الأمر كذلك على البقاء في النظام.²

ومن المعروف أن فعلي الدخول و البقاء يعتبران من الجرائم العمدية، فالجاني لا يمكنه الإقدام على الدخول أو البقاء في النظام إلا إذا كان ذلك بشكل مشروع أو عن طريق الخطأ، أو غير ذلك كرجبة المعتدي مثلا في إثبات قدراته أو لمجرد الفضول أو التحدي فكل هاته الأفعال لا تنفي عن المعتدي وصف الجريمة.

الفرع الثاني : جرائم الاعتداء على المعطيات الموجودة بداخل النظام.

نصت المادة 394 مكرر 1 من قانون العقوبات على :

" يعاقب بالحبس من ستة أشهر (06) إلى ثلاثة سنوات (03) و بغرامة من 500000 دج إلى 4000000 دج كل من ادخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدل بطريق الغش المعطيات التي يتضمنها "

أولا: فعل الإدخال.

يقصد به إضافة معطيات جديدة على الدعامة الخاصة بها سواء كانت خالية أم كانت يوجد عليها معطيات من قبل بمعنى إضافتها للدعامة الخاصة داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات فيتحقق فعل الإدخال على سبيل المثال في كل حالة يتم فيها الاستخدام التعسفي لبطاقات السحب أو الائتمان سواء من كل حالة يتم فيها الاستخدام التعسفي

¹ - محمد أمين الرومي ، مرجع سابق ، ص 104.

² - مرجع نفسه ، ص 105.

لبطاقات السحب أو الائتمان سواء من حاملها الشرعي أو من غيره في حالات السرقة أو
الفقد أو التزوير.¹

ثانياً: فعل المحو .

يقصد بفعل المحو إزالة جزء من المعطيات على دعامة و الموجودة داخل النظام ، أو
تحطيم تلك الدعامة، أو نقل وتخزين جزء من المعطيات الخاصة بالذاكرة.²

ثالثاً: فعل التعديل .

يقصد بفعل التعديل تغيير المعطيات الموجودة داخل النظام و استبدالها بمعطيات أخرى،
و ذلك بحسب رغبة وهدف الجاني قصد الوصول لتحقيق نتيجة معينة.

و قد وردت هذه الأفعال الثلاثة على سبيل الحصر فلا يقع تحت طائلة التجريم أي فعل
آخر، و لا يمكن إدماج أفعال أخرى كنقل ونسخ المعطيات تحت طائلة هذه الجريمة و لو
كانت تشكل اعتداء على المعطيات الموجودة داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات.³

¹ - بوخبزة عائشة، الحماية الجزائرية من الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

في القانون الجنائي، جامعة وهران،الجزائر، 2012-2013، ص 78

² - أمال قارة، مرجع سابق، ص 52.

³ - بوخبزة عائشة، مرجع سابق، ص 79.

المبحث الثاني : الجرائم الواقعة على المصنفات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت.

افرز استخدام الانترنت في الميادين الاقتصادية و التعليمية والحياة الاجتماعية والسياسية والتعاملات الإدارية عن ظهور عدة جرائم منها الجرائم التقليدية التي اقترنت بالتكنولوجيا الرقمية، ومنها الجرائم المستحدثة، التي جاءت وليدة الاندماج بين الحوسبة وشبكات الاتصال. هذا وتتفق اغلب التشريعات الدولية، وكذلك الفقه على أن جرائم الكمبيوتر بالفعل تتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة، إلا انه وبعد ارتباط الحاسوب بالشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) أصبحت الاعتداءات أكثر، وتضاعفت معها قيمة الخسائر الاقتصادية. حيث ساهمت في العديد من المرات في تدمير وإتلاف المعلومات أو بث ما هو غير مشروع ومخالف للنظام العام والآداب العامة، أو سرقة المعطيات المخزنة على الشبكة وإجراء تحويلات مصرفية غير مشروعة.

فبالنظر إلى أن هذا المبحث ستركز خصوصا على جرائم الانترنت، أي الاعتداءات التي تطل فقط المصنفات الرقمية في حقل الانترنت، فإنه وقبل التطرق إلى تفصيل الجرائم المرتبطة بالمصنفات الرقمية للانترنت ، يجب علينا أولا الإشارة إلى المصنفات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت مفهوما و أنواعا وتعددا . ثم التطرق للجرائم التي وقعت عليها.

المطلب الأول : المصنفات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت.

ينصرف مدلول المصنفات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت في هذه الدراسة إلى جميع المصنفات التي تخضع للحماية بموجب قوانين حقوق المؤلف و التي ظهرت وانتشر استعمالها في بيئة الانترنت وترتبط وظيفيا بها.

ويتم التعامل مع شبكة الانترنت عن طريق الموقع الافتراضي بكافة عناصره ومحتوياته الذي يعتبر مصنف فكري رقمي، يستخدم المعلومات و البيانات بعد تحويلها من مجرد عبارات مكتوبة بالأحرف إلى أرقام تبادلية خوارزمية، و هي بذلك تشمل كل من: أسماء النطاقات أو عناوين المواقع، و عناوين البريد الالكتروني، و كذلك محتوى أو مضمون الموقع بما يحتويه من بيانات و صور و أصوات و رسوم و مؤثرات سمعية و بصرية . و هذا ما يبين بالفعل أن مفهوم المصنف الرقمي لا يزال قادرا على استيعاب وشمول أي ابتكار ذهني جديد يتم الوصول إليه في بيئة نظم المعلومات.

الفرع الأول : عناوين مواقع الانترنت.

شبكة الانترنت وسيلة من وسائل الاتصالات و نقل المعلومات التي بزغت حديثا و انتشر استخدامها بصورة مذهلة في السنوات الأخيرة بسبب طبيعتها الدينامكية التفاعلية، تقدم هذه الشبكة بجانب الاتصالات المباشرة الأخرى التي تجعل مضمون الاتصال ببعضهم البعض و تبادل المعلومات و الوصول إليها في كل أو معظم الأنشطة التعليمية، التجارية والترويجية.

أولاً: أسماء النطاق.

1- التعريف التشريعي لأسماء النطاق:

المشعر الجزائري سابقا لم يورد أي تعريف بخصوص أسماء النطاق ولكن بعد صدور القانون(05-18) المتعلق بالتجارة الإلكترونية، عرف أسماء النطاق في المادة 6 منه على أنها "عبارة عن سلسلة حروف أو أرقام مقسمة ومسجلة لدى السجل الوطني لإسم النطاق وتسمح بالتعرف والولوج إلى الموقع الإلكتروني.¹

¹ - المادة 6 فقرة 8 من القانون رقم : (05-18)، المؤرخ في 16 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية ، ج ر ج ج ، ع28، بتاريخ 10 ماي 2018، ص 05.

كما عرف المشرع الأمريكي أسماء النطاق عندما شملها في قانون مكافحة العدوان على أسماء النطاق والذي ألحقه بقانون العلامة على أنها "الاسم الذي يميز منطقة أو مساحة تخص شركة أو مؤسسة عن غيرها في نطاق التجارة الإلكترونية وأن هذا الاسم هو المميز للشركة أو المؤسسة على شبكة الانترنت، كما أنه يعتبر العنوان لتعاملاتها على الشبكة.¹

أما المشرع الفرنسي الذي لم يختلف كثير عن نظيره الأمريكي فقد تضمن ميثاق التسمية الخاص بفرنسا تعريفا لأسماء النطاق على أنها "هي مجموعة من العناوين التي تخضع للإدارة المشتركة وتكفل هذه العناوين التقابل بينها وبين عناوين بروتوكولات الانترنت المستخدمة في أجهزة الحاسوب، وتكون هذه العناوين فريدة من نوعها وبإمكانها تمييز المؤسسات عن بعضها البعض"².

و ما يلاحظ على هذه التعاريف أن كل منها عرف اسم النطاق على وجهات مختلفة، هناك من اقتصر تعريفه على الجانب الوظيفي فقط وهناك من أسند تعريفه على الجانب الشكلي، وآخر على الجانب الفني لأسماء النطاق.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري عند تعريفه لاسم النطاق لم يعطي لنا تعريف دقيق وواضح وكامل لاسم النطاق على غرار تعاريف سابقة الذكر في مختلف التشريعات هو اكتفى فقط بتعريفه من ناحية شكلية بسيطة، كان لابد عليه من إعطاء تعريف كامل وشامل لكافة العناصر والأساسيات المرتبطة باسم النطاق، وبالتالي فبرأي الباحثة التعريف الذي وفق في تعريف أسماء النطاق إلى حد ما هو التعريف البلجيكي فهو أعطى تعريفا من ناحية شكلية وفنية لاسم النطاق.

¹ - إبراهيم محمد عبيدات، النظام القانوني لأسماء نطاقات الانترنت، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، الأردن، 2007، ص19.

² - راجع في ذلك ميثاق التسمية في فرنسا على الموقع التالي :

2- التعريف الفقهي لأسماء النطاق:

- وردت عدة تعاريف فقهية التي ركزت في تعريفها لاسم النطاق على الناحية الفنية له ومن بينها أن " :اسم النطاق مجرد تحويل أو نقل مجموعة من الأرقام في صورة حروف تشكل مصطلحا يتلاءم واسم المشروع أو المنظمة"¹، أو هو عبارة عن " تحويل الأرقام التي يتكون منها بروتوكول الانترنت إلى حروف تشكل كلمات أو مصطلحات يسهل على المستخدم تذكرها أو استخدامها"²، وكذلك يشار إليه من الناحية الفنية على أنه:"عنوان الويب "فهو" العنوان الذي يكتب فيه الأشخاص في شريط عنوان المتصفح للعثور على موقع الويب الخاص به"³.
- عرف هذا الجانب من الفقه أسماء النطاق من الناحية الشكلية على أنه "علامة تأخذ صورة اندماج السلسلة الرقمية والسلسلة الحرفية بحيث تتولى هذه العلامة تحديد مكان الحاسوب أو الموقع أو صفحة الانترنت"⁴، وهناك أيضا من عرفه على أنه "مجموعة من الحروف والأرقام التي توضع بشكل معين مقسمة إلى ثلاثة أجزاء⁵ وهي:

¹ - فتحية حواس، حماية المصنفات الرقمية وأسماء النطاق على شبكة الانترنت، ط4 ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017 ، ص255 .

² - محمد موسى أحمد هلسة، منازعات العلامات التجارية وأسماء النطاق في النظام القانوني الفلسطيني (دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزت، فلسطين، 2010 ، ص5.

³ - Voir le site : [https://www.oberlo.com, what is domain name?/ domain name type/learn more,](https://www.oberlo.com,what-is-domain-name?/domain-name-type/learn-more)

date de visite le 02 avril 2022 (domain name, often referred to as « web address », is the address that people type into a browser address bar to find your website. A registered domain name is unique to you and can't be used by anyone else, as it functions on the internet in a similar way like a street address in the physical world).

⁴ - محمد خير محمود العدوان وسعيد مبروكي مبروكي، "تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء النطاق"، مجلة جامعة الشارقة، عدد 1 ، 2018 ، ص 107.

⁵ - نادية محمد مصطفى قزمار، "عقد تسجيل أسماء النطاق"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، عدد 47 ، جامعة عين شمس، مركز بحوث، الشرق الأوسط، مصر، 2018 ، ص 455.

الجزء الأول : وهو الجزء الثابت دائما في المقطع المتمثل في: (<http://www>)¹ يحدد طبيعة الجهة التي يتم الاتصال بها.

الجزء الثاني: الذي يمثل نطاق المستوى الثاني ويرمز له بالرمز (SLD) فهو يحدد الاسم المختار و يستخدم للدلالة على اسم منطقة جغرافية معينة.

الجزء الثالث: يمثل نطاق المستوى العالي ويرمز له بالرمز (TLD) و هو يحدد الخادم المصنف مثال على ذلك: (.org)، (.com)، (.int) فهو الجزء المتغير.²

ثانيا : أنواع مواقع الانترنت.

1 - أسماء المواقع العليا المكونة من رموز الدول (ccTLDs)

تسمى أيضا بعناوين الامتداد الجغرافي ، حيث يخصص لكل دولة موقع، يتكون من حرفين محددين وفق معيار الايزو (ISO 3166 Standard). فمثلا أسماء المواقع الجزائرية تنتهي برمز (Dz)، و في فرنسا (Fr)، و في م و م أ (uk)، و يوجد في العالم قرابة 244 اسم موقع عالي عام لرموز الدول.³

2 - أسماء المواقع العليا العامة (gTLDs)

يوجد حوالي 14 اسم موقع عالي، ولعل أهمها : (com) للمواقع التجارية، (edu) للمؤسسات التعليمية، (gov) للمؤسسات و الإدارات الحكومية، (info) للاستخدامات العامة، (net) لشركات الانترنت، (org) للمنظمات غير الربحية.⁴

¹ - **http** : وهي اختصارا ل: hypertext transfer protocol، تمثل بروتوكول نقل النص المترابط فهو مسؤول على نقل وعرض صفحات الويب وربطها ببعضها البعض، أنظر في ذلك :ناصر خليل، التجارة والتسويق ، ط4 ، دار أسماء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص 129.

www : وهي اختصارا ل: world wide web تمثل شبكة الويب العالمية.

² - محمد خير محمود العدوان وسعيد مبروكي مبروكي، مرجع سابق ، ص 107.

³ - نصر الدين حسن احمد، عناوين مواقع الانترنت ، تسجيلها و حمايتها و تنازعها مع الماركات التجارية، -دراسة مقارنة وفقا للقانون اللبناني، و قوانين كل من فرنسا، الولايات المتحدة و المملكة المتحدة ، د.ط، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان ، 2008، ص 21.

⁴ - رامي محمد علوان، المنازعات حول العلامات التجارية و أسماء مواقع الانترنت، ملخص بحث منشور في مجلة الشريعة و القانون، عن كلية الشريعة و القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد 22، الإمارات العربية المتحدة، جانفي، 2005، ص 250.

الفرع الثاني : البريد الالكتروني كمصنف رقمي .

يعتبر البريد الالكتروني من أكثر الخدمات الشعبية في الانترنت ، و يعد أفضل بديل عصري للرسائل الورقية و لأجهزة الفاكس، من حيث السرعة و الكلفة للإشارة فإن البريد الالكتروني من اختراع راي توملينسون سنة 1982 كما انه توجد عدة برامج لإرسال و استقبال البريد الالكتروني منها برنامج Outlook express المصمم من طرف شركة مايكروسوفت ، وبظهور مواقع الويب أصبح جها يقدم هذه الخدمة، بل إن هناك مواقع مخصصة فقط للبريد الالكتروني حيث يكون استعمالها باستخدام المستخدم لعبة الكترونية خاصة به و كلمة مرور حتى يستفيد من خدمة تلك المواقع.

أولاً: البريد الالكتروني .

عرفه جانب من الفقه بأنه " طريقة تسمح بتبادل الرسائل المكتوبة، والملفات والرسوم والصور والأصوات، والبرامج بن الأجهزة المتصلة بشبكة المعلومات ، عن طريق استخدام العنوان الالكتروني بدل العنوان التقليدي".¹

فصندوق البريد الالكتروني يشبه إلى حد كبير صندوق البريد العادي، مع وجود فارق جوهري من حيث خاصية التخزين التي تمكن المستخدم من الاطلاع على الرسائل المرسلة و المستقبلية، و كذا استخدام نماذج و صيغ لرسائل عامة، إضافة على وجود فهرس لقائمة العناوين التي يتم التعامل معها.

وعرفه جانب آخر بأنه "مكنة للتبادل الالكتروني غير المتزامن للرسائل و الملفات بين أجهزة الحاسوب".

وقد عرفه القانون العربي النموذجي الموحد بأنه : "نظام للتراسل باستخدام شبكات الحاسبات"²

¹ - خالد ممدوح إبراهيم، امن المراسلات البريد الالكتروني، د.ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 53.

² - عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في القانون العربي نموذجاً- دراسة متعمقة في القانون المعلوماتي، د.ط، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 53.

والبريد الإلكتروني أيضا هو احد أهم الخدمات التي توفرها شبكة الانترنت، بحيث يستطيع الأفراد و المؤسسات من مختلف مناطق العالم من خلالها تبادل المعلومات عبر شبكة الانترنت.¹

ويرى الكثيرون أن البريد الإلكتروني هو أفضل من الانترنت، بل أن له مزايا تجعل منه أفضل من الهاتف و الفاكس مجتمعين، فالمرسل ليس عليه مراعاة فروق التوقيت، و لا الأبعاد الجغرافية عند إرساله للملفات، فيستطيع أيا كان إرسال رسالته في أي وقت بمجرد معرفته بالبريد الإلكتروني للمرسل إليه.²

ثانيا: مزايا البريد الإلكتروني.

أهم مميزات البريد الإلكتروني التي تجعله مصنف رقمي :

-تقليل احتمالات الخطأ في توجيه الرسالة إلى المرسل إليه طالما أن عنوانه الإلكتروني صحيح.

-يمتاز بدرجة عالية من السرية فلا يمكن الاطلاع على محتواه إلا بالاعتداء عليه باختراق النظام بشكل غير مشروع.

-إمكانية استعادة الرسالة على نفس العنوان حال عدم وصولها.

-يمكن المستخدم من إرفاق صور أو ملفات صوتية أو رسومات مع الرسالة دون تكلفة.

-انخفاض تكلفته المادية مقارنة بالوسائل التقليدية فهو أيضا يختصر الوقت و المسافة.

¹- نصر الدين حسن احمد، مرجع سابق، ص 306.

² - عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 55.

المطلب الثاني : الاعتداء على المصنفات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت.

لا احد يجادل في أن ظهور الانترنت كان له ايجابيات كبيرة، إلا أن للانترنت أيضا سلبيات تجعل منها نقمة في الكثير من الأحيان، حيث ساهمت في العديد من المرات في تدمير وإتلاف المعلومات أو بث ما هو غير مشروع ومخالف للنظام العام والآداب العامة، أو سرقة المعطيات المخزنة على الشبكة وإجراء تحويلات مصرفية غير مشروعة، ولعل الأهم من ذلك كله هو "القرصنة الالكترونية".

ولقد سبق لنا في المطلب الأول من هذه الدراسة أننا وضحنا بان المنتجات الرقمية على شبكة الانترنت تشمل أساسا: محتويات مواقع الانترنت، والبريد الالكتروني.

الفرع الأول: القرصنة الالكترونية.

كثر الحديث في عصرنا الحاضر عن القرصنة الالكترونية فأصبح من الطبيعي سماع هذا المصطلح أو قرصنة البرامج أو القرصنة المعلوماتية و غيرها من المصطلحات المرادفة لهذه التسميات و القرصنة بمعناها الدقيق هي كل عمل عنف غير مرخص به، إلا أن لفظ القرصنة في وقتنا الحاضر أصبح وصفا يطلق على نهب المصنفات المنشورة للغير من خلال الحصول على نسخة منها دون الحصول على موافقة مالكها.

أولا: مفهوم القرصنة الالكترونية.

يشير مفهوم القرصنة الالكترونية إلى استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الحديثة في ممارسات غير مشروعة، تستهدف التحايل على أنظمة المعالجة الآلية للبيانات، لكشف البيانات الحساسة أو تغييرها والتأثير على سلامتها أو حتى إتلافها، عبارة أخرى القرصنة ما هي سوى عملية دخول غير مصرح به إلى أجهزة الغير وشبكاتهم الالكترونية بقصد المساس بالسرية أو المساس بسلامة المحتوى والتكاملية، أو تعطيل القدرة والكفاءة للأنظمة للقيام بأعماله، فهذه النمط الإجرامي هو نظام الكمبيوتر وبشكل خاص المعلومات المخزنة داخله، فالقرصنة إذن تعني الوصول بطريقة غير مشروعة من خلال ثغرات في نظام الحماية الخاص بالهدف¹.

¹ - عايد رجا الخلايلة، المسؤولية التصيرية الالكترونية-المسؤولية الناشئة عن إساءة استخدام أجهزة الحاسوب والانترنت- دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009، ص29.

كما يمكن كذلك تعريف القرصنة الالكترونية على أنها "عملية اختراق الأجهزة الحاسوب أو المواقع تتم عبر شبكة الانترنت غالبا لأن أغلب حواسيب العالم مرتبطة عبر هذه الشبكة أو حتى عبر شبكات داخلية يرتبط بها أكثر من جهاز حاسب ويقوم بهذه العملية شخص أو عدة أشخاص متمكنين في اختراق برامج الحاسوب وطرق إدارتها أي أنهم عبر مجون ذو مستوى عال يستطيعون بواسطة برامج مساعدة اختراق حاسوب معين للتعرف على محتوياته ومن خلالها يتم اختراق باقي الأجهزة المرتبطة معها في نفس الشبكة.¹ ويقم بعملية القرصنة أشخاص هواة أو مترفين، تم تعريفهم كالتالي :أشخاص لهم القدرة على التعامل مع أنظمة الحاسوب الآلي والشبكات، بحيث تكون لهم القدرة على تخطي أي إجراءات أو أنظمة حماية، اتخذت لحماية تلك الحاسبات أو الشبكات،" وهؤلاء المخترقون يتم تصنيفهم إلى نوعين: أولهما هم الهاكرز "HAKERS" وهم الأشخاص الذين لهم القدرة الفائقة على اختراق الأجهزة والشبكات، أيا كانت إجراءات وبرامج الحماية التي تم اتخاذها، إلا أنهم لا يقومون بأي من الإجراءات التي تؤدي من تم على الإضرار نتيجة اختراق جهازه أو شبكته .أما الكراكز "CRACKERS" فهؤلاء يطلق عليهم المخربين، هم يتشابهون مع الهاكرز في قدرتهم الفائقة على الاختراق وتخطي إجراءات وبرامج الحماية، إلا أنهم يقومون بالعبث بالبيانات والمعلومات المخزنة على تلك الحاسبات والشبكات.²

ثانيا: خصائص القرصنة

طالما أن جريمة القرصنة الرقمية ليست إلا صورة من صور الجريمة الإلكترونية، فهي تتميز بذات الخصائص التي تتسم بها هذه الأخيرة.

01-الحاسب الآلي أداة لارتكاب الجريمة:القرصان الرقمي يرتكب جريمته بواسطة الحاسب الآلي، والذي يكون موصولا بشبكة الانترنت فيقوم بالاعتداء بواسطته على برامج وبيانات ومعلومات الحاسب الآلي أو ما يصطلح عليه بالكمبيوتر .

¹ -عباسة فاروق، عبوب خديجة،" القرصنة الالكترونية في الجزائر وأثرها على المستخدم"، شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، مستغانم، ص43.

² -منير محمد الجبهي، ممدوح محمد، " جرائم الانترنت والحاسب الآلي و وسائل مكافحتها"، د.ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص28.

02-صعوبة اكتشاف جريمة القرصنة الرقمية:أهم ما يميز هذه الجريمة هو صعوبة اكتشافها، وذلك لعدة أسباب منها :عدم انتباه الضحية أصلا لوقوع الجريمة عليه، كون الجاني يمتلك مهارات تقنية عالية، فينفذ الجريمة بكل دقة مثال ذلك : مثال ذلك إرسال فيروسات و سرقة المال المعلوماتي¹ .

03-جريمة القرصنة الرقمية جريمة عابرة للحدود :تتصف هذه الجريمة بكونها ذات طابع دولي، فهي لا تتحصر في مكان أو دولة معينة، فقد تقع هذه الجريمة والجاني يتواجد بدولة والمجني عليه يقيم بدولة أخرى ، بمعنى القرصان الرقمي يرتكب فعله غير المشروع في دولة والمتمثل في فعل القرصنة والاختراق لنظم المعالجة الآلية للمعطيات، لكن النتيجة الإجرامية المترتبة عن فعله المجرم تتحقق في دولة أخرى².

04-جريمة القرصنة الرقمية صعبة الإثبات :ترجع صعوبة إثبات هذه الجريمة إلى

عدة أسباب منها ما يتعلق بطبيعة الوسائل المستعملة لارتكاب القرصنة الرقمية، فالقرصان الرقمي يتصف بالهدوء و اللا عنف، فلا يستعمل السلاح لارتكاب جريمته بل يعتمد في ذلك على برامج رقمية وأدوات إلكترونية لهذا سميت بالجريمة الناعمة، خلافا للجريمة التقليدية التي يتسم فيها الجاني بالعنف و استخدام السلاح لتحقيق أهدافه الإجرامية³.

ومن بين أسباب صعوبة اكتشاف هذه الجريمة هو تستر المجني عليه عن الفعل المجرم الواقع عليه خوفا من الابتزاز والتشهير أو عدم تقطنه للجريمة أصلا، ضف إلى ذلك طبيعة الجريمة إذ يقع الفعل غير المشروع في مكان وتحقق النتيجة الإجرامية في مكان آخر.

¹ - مزوري إكرام، الحاج علي بدر الدين، القرصنة الرقمية كعائق تقني لنظام التقاضي الإلكتروني، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص (ديسمبر 2021)، المركز الجامعي-مغنية- ، الجزائر، ص314.

² - رحموني محمد، خصائص الجريمة الإلكترونية و مجالات استخدامها، مجلة الحقيقة، المجلد 17 ، العدد 41 ، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018 ،ص441 .

³ - رستم هشام، الجرائم المعلوماتية، أصول التحقيق الجنائي الفني، مجلة الأمن والقانون، دبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد (2) ،1999، ص177.

الفرع الثاني: القرصنة باستخدام الفيروسات الالكترونية

إن إدماج لفظ "فيروس" في مجال الحاسب الآلي وشبكة الانترنت يعتبر من قبيل المجاز، فهو لا يعدوا أن يكون مجرد برنامج حاسب آلي إلا أن له قدرة تدميرية وتخريبية عالية في الإتلاف و الحذف والتعديل والنسخ، لان مصطلح الفيروس في الواقع يشير إلى معنى عضوي أو بيولوجي، إلا لن كلا الطرحين يشتركان في نفس الخصائص والآثار والأضرار، ولذلك يسمى أيضا " بالبرمجيات الخبيثة"¹

أولا: تعريف الفيروس الالكتروني

تعرف الفيروسات عموما بأنها برامج خبيثة تمت صناعتها لتحقيق أهداف وما يعرفها المركز القومي للحاسبات الآلية الأمريكي بأنها: " برامج مهاجمة تصيب أنظمة الحاسب بأسلوب يشبه كثيرا أسلوب الفيروسات الحيوية العضوية التي تصيب الإنسان ".²

وقد تم تعريفه بأنه: " عبارة عن برنامج كمبيوتر يمكنه بصفة مستمرة في أي تاريخ أو في زمن مبرمج مسبقا، أن يستنسخ عدة برامج مشابهة من نفسه ويتكاثر داخل النظام بحيث يتسبب في محو أو إتلاف أو تعديل البيانات و النظام".²

و عموما يعتبر الفيروس برنامج يتم إعداده من طرف احد مستخدمي الحاسوب العابثين-القراصنة- بهدف استخدامه في أغراض غير مشروعة وهي تختلف من حيث نوعها و طريقة عملها والأضرار التي تخلفها، حسب الهدف الذي أعدت من اجله.

ثانيا: أنواع الفيروسات الالكترونية.

01 - فيروس الدودة: هي برامج ذات قدرة على تعطيل وإيقاف النظام كليا واستغلال فجوة في نظام التشغيل، وينتقل من حاسب لآخر عبر شبكة الانترنت، وتتكاثر أثناء هذه العملية بإنتاج ونسخ عدة نسخ منها في شكل بكتيريا، بحيث تتمكن من شغل اكبر نطاق ممكن من سعة الكمبيوتر، فتقلل من فعاليته و كفاءته.³

¹ - محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، د.ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص 242.

² - خالد عياد الحلبي، إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنت، د.ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن ، 2011، ص75.

³ - عايد رجا الخلايلة، مرجع سابق، ص113.

02 - القنبلة المعلوماتية: هي نوع من الفيروسات تقوم بتدمير المعلومات، وتقوم إما ببسط عميل من قائمة المستخدمين عند حدوث طرف معين وتسمى بالقنبلة المنطقية، أو تقوم بذلك في ساعة محددة وتسمى القنبلة الزمنية.¹

فالقنبلة المنطقية: هي برامج صغيرة تقوم بأهداف تدميرية لبرامج ومعلومات النظام في انجاز أمر معين في نظام الحاسب مثل زرعها لتنفجر لدى إضافة أي سجل لسجلات الموظفين.

إما القنبلة الزمنية: فعملها التخريبي مرتبط بزمن معين التاريخ والساعة، وهذا ما يميزها عن المنطقية مثلاً يمكن تفجيرها قبل ساعة من تاريخ استلام الموظفين لرواتبهم من أجل تأخيرهم عن استلامها.

وعادة ما يلجأ المخربون إلى استخدام هذا النوع من الفيروسات بكثرة كونها تحقق لهم العديد من الأغراض، فبالإضافة إلى أنها تؤدي مهامها بسرعة قصوى تصل لدقائق أو ثواني معدودة، فهي أيضاً قادرة على إتاحة الوقت الكافي لتسرب القنبلة إلى النسخ الاحتياطية لبرنامج النظام ، وخطر ميزاتها هي إمكانية تأجيل مدة التفجير ما يجعل اقتفاء اثر منفذها أكثر صعوبة.²

03 - فيروس حصان طروادة: هو برنامج فيروسي له القدرة على الاختفاء بالبرنامج الأصلي، وينتشر فيما بعد ليبدأ في تدمير وتعديل البرامج وتزوير المعلومات ومحوها.³

ويعمل هذا الفيروس بطريقة إقحام تعليمات دخيلة للنظام، وعند التشغيل ينتقل الفيروس عبر البرامج، ويتم استخدامه بكثرة في ارتكاب عمليات النصب والاحتيال والاختلاس وسرقة الخدمات والتجسس والتخريب.⁴

¹ - علي جبار الحسناوي، جرائم الحاسوب والانترنت، د.ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 106.

² - عايد رجا الخلايلة، مرجع سابق، 114.

³ - خالد عياد الحلبي، مرجع سابق، ص 81.

⁴ - نعيم مغيغ، حماية برامج الكمبيوتر الأساليب والثغرات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2006، ص 243.

04 - فيروس عيد الميلاد: عبارة عن رسالة تظهر في البريد الإلكتروني تعرض بطاقة تهنئة للكريسماس على الشاشة، وفي هذا الظرف الوجيز تقوم بقراءة الملفات التي تحتوي على عناوين المشتركين في الشبكة ويرسل لهم الفيروس، مما يترتب عليه توقف كلي للنظام. وظهر هذا الفيروس لأول مرة في إيران.¹

¹ - جعفر حسن جاسم الطائي، جرائم تكنولوجيا المعلومات-رؤية جديدة للجريمة الحديثة- ، الطبعة الأولى، دار البداية الناشر وموزعون ، عمان الأردن، 2001، ص185.

خلاصة الفصل الأول :

يشهد العالم وبشكل كبير تطورا هائلا ومتسارعا في تكنولوجيا عالم الاتصالات حتى أصبحت وسائل الاتصال الحديثة وعلى رأسها الانترنت وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أن هذه التقنية جلبت معها آثار سلبية خلفتها جرائم سميت بالجرائم الالكترونية والجرائم الماسة بالمصنفات الرقمية، لذلك تناولنا في هذا الفصل الجرائم الواقعة على المصنفات الرقمية المتمثلة في القرصنة و الدخول إلى نظام المعلوماتية بعدة طرق.

الفصل الثاني:

" آليات حماية المصنفات

الرقمية. "

- حماية المصنفات الرقمية في التشريع

الجزائري.

- حماية المصنفات الرقمية دوليا.

يتبين من خلال دراسة الفصل الأول كيف أن التكنولوجيا الرقمية أدت إلى ظهور صور وأشكال جديدة لجرائم الحاسوب والانترنت وساهمت في رفع المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات، وهذا ما أدى إلى خسائر اقتصادية ومالية كبيرة، كما كانت آثار ذلك على الجانب الفكري أكبر.

ونتيجة لذلك أضحت من الضرورات الملحة في العصر الرقمي إيجاد نظام لتأمين وحماية المعلومات من جميع المخاطر التي تتهددها.

وبالرغم من المحاولات والجهود الدولية المختلفة لمواجهة مختلف صور الاعتداءات التي تطال المصنفات الرقمية، إلا أن هذه الجهود تظل قاصرة، ولا ترقى إلى مستوى التطور الرهيب الذي تشهده هاته الاعتداءات من حيث انتشارها وخطورتها والخسائر التي تسببها، ما يقتضي معه البحث عن وسائل جديدة للحماية تتلاءم أكثر وصور الاعتداء الحديثة، بعيدا عن الحماية التقليدية.

وسنخصص هذا الفصل لدراسة الحقوق المشمولة بالحماية في المحيط الرقمي وبيان دواعي حماية المصنفات الرقمية.

المبحث الأول : حماية المصنفات الرقمية في التشريع الجزائري.

لم تكن حماية المنتج الرقمي بالفكرة السهلة المنال، بل كانت نتيجة مخاض عسير بين فقهاء متشبثين بالفكر التقليدي و آثاره وآخرين ينادون بضرورة تحديث النصوص القانونية لتتماشى والنظرة الجديدة للواقع الافتراضي ، الذي فرض نفسه من خلال أداة تعرف بالحاسب الآلي، هذا الأخير الذي يعد نتاج ثمرة تطور صناعي كبير وصل إليه العقل الإنساني في القرن الماضي¹.

لقد وضع المشرع الجزائري طبقا لقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة صنفين من الحماية، الحماية المدنية والتي تقام بموجب دعوى مدنية، والحماية الجزائية التي تقام بموجب دعوى جزائية، كما انه لم يكتف بواحدة دون الأخرى بل ترك المجال أمام صاحب المنتجات الرقمية، والذي يرى أن احد حقوقه قد تم انتهاكه بان يسلك الطريق الذي يراه أنجع وأيسر وأحسن و اضمن لما يرغب في الوصول إليه.²

¹ - عبد الرحمان خلفي، الحماية القانونية للمصنفات الرقمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد2، جامعة عباس لغرور خنشلة، جويلية 2014، ص12.

² - المرجع السابق، ص 14.

المطلب الأول : الشروط و الحقوق المخولة للمصنفات الرقمية.

الفرع الأول : شروط حماية المصنفات الرقمية.

يشترط المشرع الجزائري شرطين أساسيين لحماية المصنفات الرقمية كما سبق الإشارة إليه ، إذ يتمثل الشرط الأول في أصالة المصنف الرقمي، بينما يتمثل الشرط الثاني في التجسيد المادي للمصنف الرقمي.

1-أصالة المصنف الرقمي

تعتبر الأصالة من أهم الشروط التي يجب توفرها في أي مصنف على اختلاف نوعه قصد إضفاء الحماية القانونية له ، الذي كان يقصد به بمفهومه التقليدي أنه عبارة عن بصمة شخصية لمؤلفه.

حيث أن هذا المعيار الشخصي أصبح غير جدير بالتطبيق على المصنفات الرقمية إذ أصبح يصعب من خلاله" ظهور انعكاس شخصية المؤلف على عملية الترتيب المنطقي لرمز وعلامة رياضية مجردة"¹.

وعلى هذا الأساس فقد دعا مجموعة من الفقهاء ومن بينهم الفقيه الفرنسي كروز إلى ضرورة تبني معيار موضوعي موسع بدلا من المعيار الشخصي الذي لا يصلح تطبيقه مع مختلف المصنفات الرقمية، وهو ما أخذ به القضاء الفرنسي عن طريق استعماله لمفهوم الإسهام الفكري².

كما أنه وبالرجوع إلى التشريع الجزائري نجده قد ألزم بوجود توافر شرط الأصالة لحماية المصنفات الرقمية، وذلك من خلال المادة 03 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة التي تنص على أنه" : يمنح كل صاحب إبداع أصلي لمصنف أدبي أو فني الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر.

¹ - فتيحة حواس، حماية المصنفات الرقمية وأسماء النطاقات على شبكة الانترنت، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر1، 2016، ص27.

² - سمية بومعزة، حقوق المؤلف في النطاقين التقليدي والرقمي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2015-2016، ص 129.

تمنح الحماية مهما يكن نوع المصنف ونمط تعبيره ودرجة استحقاقه ووجهته بمجرد إيداع المصنف سواء كان المصنف مثبتا أم لا بأية دعامة تسمح بإبلاغه إلى الجمهور.

حيث وبالرجوع إلى نص المادة أعلاه يتضح أن المشرع الجزائري قد أخذ بالمعيار الموضوعي للأصالة في حماية المصنفات الرقمية، وهو مفهوم موسع للأصالة عن المفهوم الشخصي الكلاسيكي الذي يصعب تطبيق على مختلف المصنفات الرقمية.

2- التجسيد المادي للمصنف:

يقصد بالتجسيد المادي للمصنف هو خروجه إلى الوجود في شكل مادي محسوس، بحيث أنه لا يكفي الاهتداء إلى أفكار جديدة فقط لاعتبار أن المصنف رقما من عدمه وبالنتيجة شمله بالحماية القانونية بل يجب تجسيد هذه الأفكار والتعبير عنها في صورة محسوسة حتى يتسنى فرض الحماية القانونية لها.¹

الفرع الثاني: الحقوق التي يخولها قانون حق المؤلف للمصنفات الرقمية.

أولا : الحقوق الأدبية للمصنفات الرقمية

يتمتع المؤلف بوجه عام بعدة حقوق أدبية مطلقة و مؤيدة على مصنفه، حيث أن المشرع لم يحدد المقصود بالحق الأدبي لذا قام الفقه بوضع تعريف له²، و اعتبره البعض وسيلة يحمي بها المؤلف شخصيته من الأجيال اللاحقة، و البعض الآخر اعتبره حقا لتصرف بفكره و المحافظة عليه بسحبه تعديله أو إتلافه إذ دعت الضرورة³، و سوف نحاول أن نتناول بإيجاز كل هذه الحقوق.

1- حق المؤلف في تقرير نشر مصنفه الكترونيا

يملك المؤلف وحده السلطة التقديرية المطلقة التي تعطيه الحق في نشر مصنفه من عدمه وكذلك تحديد طريقة هذا النشر.

¹ - أمال سوفالو ، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية ، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016-2017، ص 32-33.

² - أبو هيبه نجوى .الحقوق المجاورة لحق المؤلف في ضوء قانون حماية الملكية الفكرية الجديد .مقال منشور على الموقع www.uacu.ac.ae :

³ - عبد الرشيد مأمون .أبحاث في حق المؤلف .دار النهضة العربية .القاهرة1987، ص241

يعتبر هذا الحق من أهم حقوق المؤلف الأدبية، فبعد أن ينتهي المؤلف من إنتاج مصنفه فله وحده حق تقرير نشره، أو إبقائه أو حتى الكتمان كما له الحق في تحديد الوقت والطريقة التي يراه مناسبة، فبمجرد الإفصاح عنه يبدأ سريان بقية حقوقه الأخرى كحق السحب والتعديل والدفاع عن المصنف.¹

للمؤلف الحق في تعيين طريقة نشر مصنفه وتحديد وقت النشر واختياره لأي وسيلة للنشر لإلقائه على الجمهور أو أدائه.²

2- حق المؤلف في نسبة المصنف إليه إلكترونياً

هو ما يعرف بحق الأجرة، تشبيهاً في أن المصنف نسب كنسب المولود لأبيه، فالمؤلف وحده له الحق في نسبة مصنفه له، كأن يكتب اسمه ومؤهلاته العلمية ولقبه وغير ذلك بما يعرفه عند الناس وعلى كل نسخة من نسخ الإعلان سواء نشره بنفسه أو بواسطة غيره.

لا يجوز التنازل عن هذا الحق شأنه شأن سائر الحقوق الأدبية الأخرى، فإذا تعهد بأن يكشف عن شخصيته، فإن تعهده يعتبر باطلاً، كما يتضمن هذا الحق، وله الحق في رد أي اعتداء على المصنف كنسبة مصنفه إلى غيره من الأشخاص، وقد أصبح بإمكان المؤلف أن يلحق بالنسخة الرقمية للمصنف بعض المعلومات المتعلقة بهوية وشخصية مؤلفه وأصحاب الحقوق وشروط استخدامه، ثم يتم تسجيل كل هذه المعلومات داخل النسخة الرقمية للمصنف وتعتبر هذه الطريقة بمثابة حماية للمصنف.³

3- الحق في سحب المصنف من التداول:

إذا تم نشر المصنف فالمؤلف يمكن أن يوقف نشره ويسحبه من أماكن التوزيع أو البيع و يوقف عرضه في أي وقت شاء، كما بوسعه أن يدخل على مصنفه ما يراه من تعديلات أو حذف كل ذلك بإرادته المنفردة.

¹ - عاطف عبد الحميد، السلطات الأدبية لحق المؤلف. دار النهضة ، القاهرة ، 2002 ، ص110

² - يوسف النواة، الحماية القانونية لحق المؤلف، دار الثقافة للنشر، عمان، 2004 ، ص31

³ - حسن محمد إبراهيم، الحماية الجنائية لحق المؤلف عبر الانترنت ، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين

الشمس، القاهرة، 2000 ، ص73

تنص المادة 24 من الأمر رقم 05/03 على انه : " يمكن للمؤلف الذي يرى أن مصنفه لم يعد مطابقا لقناعته، أن يوقف منح دعامة إبلاغ المصنف إلى الجمهور وأن يسحب المصنف الذي سبق نشره للجمهور عن طريق ممارسة حقه في السحب."¹

4- حق المؤلف في التعديل:

المؤلف وحده له الحق في إجراء أي تعديل على المصنف سواء بالحذف،الإضافة أو التغيير وهو حق يباشره المؤلف بنفسه، و يرجع قيام المؤلف بتلك التعديلات إلى أسباب تستلزم ذلك، كعيب اتضح في العمل أو أنه لم يعد منسجما مع الواقع أو لأنها تمس بسمعته، كرامته أو أن طبيعة العمل تستلزم ذلك.²

ثانيا :الحق المالي للمؤلف.

1 - تعريف الحق المالي للمؤلف.

يعني إعطاء لكل صاحب إنتاج ذهني حق استغلال هذا الإنتاج بما يعود عليه من منفعة أو ربح مالي، وذلك خلال مدة معينة و ينقضي فوات هذا الحق بفواتها.³

اختلف الفقهاء في تكييف الحق، منهم من رأى أنه حق عيني على منقول ومنهم من رأى أنه حق احتكار الاستغلال، أما البعض الآخر يرى أن هذا الحق ينصب أساسا على منقول، و لا توجد أية صلة بينه وبين العقار، من ثم لا يمكن أن يشبه الملكية العادية التي تتضمن الحيابة المادية للشيء و دوام تلك الحيابة بينما الحق المالي حق مؤقت.⁴

2- خصائص الحق المالي للمؤلف.

¹ - الأمر رقم 05/03 المرجع السابق.

² - أبو بكر محمد خليل يوسف، حق المؤلف في القانون، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2008، ص 56

³ - نواف كنعان، النماذج المعاصرة لحق المؤلف و وسائل حمايته، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص 129.

⁴ - محمد سامي عبد الصادق، الوجيز في حقوق الملكية الفكرية ، دراسة لأحكام قانون حماية الملكية الفكرية المصري ، ط 82، 2002، ص 83.

تتفرد الحقوق المالية بخصائص تجعلها متميزة عن الحقوق الأدبية، وتتمثل في:

أ- الحق المالي حق مؤقت

أي أنه حق مرتبط بحياة المؤلف فهو محدد بمدة حياته وينتقل لورثته بعد وفاته لمدة معينة أجمعت التشريعات على تحديدها فنجد المشرع الجزائري حددها بمدة 50 سنة إبتداء من السنة التي تلي تاريخ وفاته حسب المادة 54 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره ، ولقد تم تحديد هذه المدة باعتبارها كافية لتأمين حاجيات الورثة المالية.¹

ب- الحق المالي يجوز التصرف فيه:

يجوز التصرف في الحق المالي كلياً أو جزء منه لشخص آخر بمقابل أو بدون مقابل ويحدد مدة الاستغلال ولا يمكن أن يشمل أنماط الاستغلال غير المذكورة في المادة 72 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره، كما يجوز أيضاً تأجير برامج الحاسب الآلي حسب المادة 2/27 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره، وللمؤلف وحده الحق في الاستغلال المالي ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق إلا بعد حصوله على إذن كتابي من صاحب حق الاستغلال المالي للمصنف الأصلي أو من ورثته ويتضمن هذا الإذن طريقة ونوع ومدة الاستغلال وهذا ما نصت عليه المواد 62 و 65 من الأمر رقم 05/03 السالف الذكر ويحق كذلك أن يسكت عن الاعتداء الذي يقع على مصنفه.²

ت- الحق المالي لا يجوز الحجز عليه

حقوق المؤلف المالية لا يجوز الحجز عليها بما فيها الحق في الاستغلال لأن استغلال المصنف من الناحية المادية لا يكون إلا بنشره على الجمهور والمؤلف هو الذي يملك سلطة تقرير النشر³، ففي حالة حياة المؤلف إذا تم نشره فإن الحجز يكون على ما هو وجود من النسخ.

¹ - أنظر المادة 54 من الأمر رقم 05/03، يتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المرجع نفسه.

² - براهيم حنان، حقوق المؤلف في التشريع الداخلي، المرجع السابق، ص 287 .

³ - العيفاوي سعاد وتركلي زهرة، الحماية الجزائية لحقوق المؤلف في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية

الحقوق، جامعة عبد الرحمان، ميرة- بجاية، 1012 ، ص 19 .

ث- الحق المالي حق ينتقل إلى الورثة

ينتقل بعد وفاة المؤلف الحقوق المالية إلى ورثته وفقا للقواعد العامة التي ينتقل بها أي مال آخر سواء عن طريق الميراث أو الوصية وهم وحدهم يملكون سلطة الموافقة على نشر مصنّفه إذا لم يقد بنشره قبل وفاته وإذا لم يكن له وارث ينتقل حقه إلى الدولة¹، ونصت المادة 50 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره بان مدة حماية الحقوق المادية هي طوال حياة المؤلف ولفائدة ذوي حقوقه مدة 50 سنة ابتداء من مطلع السنة المدنية التي تلي وفاته.²

المطلب الثاني: الحماية المدنية والحماية الجزائية.

أقر المشرع الجزائري حماية قانونية لحقوق مؤلف المصنفات الرقمية حتى لا تكون عرضة للاعتداء نظرا للأهمية التي تتمتع بها. وذلك من خلال الحماية الجنائية في حالة التقليد والجنح المرتبطة به. كما له حق اللجوء إلى القضاء المدني لطلب حقه في التعويض إلى جانب حقه في طلب الإجراءات التحفظية.

الفرع الأول: الحماية المدنية.

أجاز المشرع الجزائري للمؤلف اللجوء للقضاء المدني لاتخاذ تدابير تستهدف المحافظة على حقوقه من اعتداء وشيك قبل الفصل الدعوى وهو ما اصطلح على تسميتها بالإجراءات التحفظية، كما له حق المطالبة بالتعويض عن طريق الدعوى المدنية.

يمكن تعريف الإجراءات التحفظية بأنها " تلك الإجراءات التي تسمح للمؤلف بمنع للمؤلف بمنع وقوع الاعتداء على حقوقه، ومن جهة ثانية بضبط الأشياء التي تقع

¹ - واصل محمد، الحماية القانونية لبرامج الحاسوب، المصنفات الإلكترونية، المرجع السابق، ص 16 .

² - أنظر المادة 50 من الأمر رقم 05/ 03، يتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المرجع السابق.

عليها الشبهة لناحية كونها تشكل الاعتداء المذكور، دون ضرورة تدخل القضاء مسبقاً في ذلك".¹

يحق للمؤلف اللجوء للقضاء لطلب اتخاذ تدابير عاجلة تستهدف المحافظة على حقوقه من الاعتداء أو منع اعتداء حال على مصنفه اتخاذ بعض التدابير الاحتياطية أو المؤقتة، وهذا ما نصت عليه المادة 144 من الأمر 03/05 على أنه "يمكن لمالك الحقوق المتضرر أن يطلب من الجهة القضائية المختصة اتخاذ تدابير تحول دون المساس المعايين والتعويض عن الأضرار التي لحقتة...."

أ- تقديم الطلب:

يقدم مالك الحقوق المتضرر طلب اتخاذ تدابير تحفظية إلى رئيس الجهة القضائية المختصة الذي يفصل في هذا الطلب خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ الإخطار طبقاً للمادة 146/3 من الأمر رقم 03/05² حيث يمكن رئيس الجهة القضائية المختصة أن يرد على العريضة المقدمة كما يمكن أن يرفضها إذا توفرت أسباب ذلك، كما حدد المشرع الجزائري الجهة القضائية المختصة وذلك في المادة 147 من نفس الأمر و ذلك بالرجوع للاختصاص الإقليمي للمصنفات التقليدية، لكن يصعب تحديد موطن المعتدي على حقوق المؤلف على شبكة الانترنت.

ب- حجز المصنفات المقلدة:

¹ - إلياس الشبخاني، الاعتداء على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في قانون حماية الملكية الأدبية والفنية، ط1، المؤسسة الحديثة، لبنان، ص 73.

² - الأمر رقم 05/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هجري، الموافق ل 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية، العدد44، مؤرخة في 23 يوليو 2003 ، المادة 146 الفقرة

يختلف الحجز التحفظي الذي يوقعه الدائن على أموال مدينه المنقولة وغير المنقولة عن الحجز التحفظي الذي يوقعه المؤلف عن المصنف المقلد ونسخه والآلات المستخدمة في ذلك¹، ويعتبر الحجز على المصنفات المقلدة من أهم الوسائل التي تضمن حماية حق المؤلف والحد من الاعتداء الذي وقع على مصنفه وحصر الأضرار التي وقعت من جراء ذلك الاعتداء ويعرف الحجز بمفهومه العام على انه وضع المال تحت يد القضاء لمنع صاحبه من الاعتداء بأي عمل قانوني أو مادي يخرج هذا المال أو ثماره عن ضمان الدائن الحائز.²

والتي جاء النص عليها في المادة 147 من الأمر السابق وهي :

- " إيقاف كل عملية صنع جارية ترمي إلى الاستنساخ غير المشروع للمصنف أو للأداء المحمي أو تسويق دعائم مصنوعة بما يخالف حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة " .

- " القيام ولو خارج الأوقات القانونية بحجز الدعائم المقلدة والإيرادات المتولدة من الاستغلال غير المشروع للمصنفات والأداءات " .

- " حجز كل عتاد استخدم أساسا لصنع الدعائم المقلدة " .

بهذا يكون الإجراء التحفظي في حال الاعتداء على المصنفات الرقمية هو حجز الوسائل المستخدمة في التقليد كالحواسيب والآلات المستعملة في الاستنساخ.

¹ - يوسف احمد النوافلة ، الحماية القانونية لحق المؤلف ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص159.

² - عبد الرحمان جميل محمود حسين ، الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي دراسة مقارنة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2008 ، ص 65.

لكن الحديث عن الحجز التحفظي في مواد البرمجيات أدى إلى ظهور إشكاليات عملية تتمثل في صعوبة توقيع الحجز على البرمجيات خاصة إذا كانت عملية التقليد الجارية بشأنها لم تخرج إلى الشكل الملموس وبقيت مجسدة في إطار الحاسوب الذي ثبتت فيه.¹

1- الدعوى المدنية لحماية المصنفات الرقمية.

لقد وضع المشرع الجزائري إلى جانب الحماية الجزائية لبرامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات نوعا آخر من الحماية لا يقل أهمية عن الآخر، والتي تهدف إلى تعويض المضرور عند الضرر الذي لحق به نتيجة الاعتداء الذي وقع على برنامجه.

أ- أركان المسؤولية المدنية:

تتسم المسؤولية التقصيرية باتساع نطاق تطبيقها على جميع الأعمال غير المشروعة، فهي تنطبق في كل حالة يحدث فيها ضرر للشخص نتيجة النشاط الضار غير المشروع، لذلك هي تقوم على أركان ثلاثة: الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية لبن الخطأ والضرر، أما جزء هذه المسؤولية فهو إلزام من احدث الضرر بتعويض المضرور، ويشمل التعويض كل الأضرار المادية والأدبية المباشرة المتوقعة بشرط أن تكون نتيجة طبيعية لذات العمل غير المشروع، فهي تهدف لتعويض المؤلف لكن بتوفر أركانها.

- الخطأ:

يعرفه الفقه الفرنسي بأنه عمل غير مشروع، وتم تعريفه أيضا بأنه الإخلال بالتزام سابق، ويشترط في الخطأ كأحد شروط المسؤولية التقصيرية أن يتوافر

¹ - طالب محمد جواد عباس، وأكرم فاضل عباس، الحماية المدنية لبرمجيات الحاسوب ، ص27. مقال منشور على الموقع الالكتروني : www.tqmag.net 2022/04/14، 03:18 صباحا.

فيه أمران الأول هو التعدي ويعني ذلك الانحراف على السلوك المؤلف للشخص المعتاد، ويتم تقدير ذلك طبقاً للرجل العادين والثاني هو الإدراك أي إدراك مرتكب الخطأ لفعله.¹

- **الضرر:**

فلا يكفي وقوع الخطأ في حد ذاته وإنما يتعين لثبات وقوع ضرر من جراء هذا الخطأ، ويقصد بالضرر كما ذهب بعض الفقه إلى تعريفه على أنه كل ما يصيب الشخص في حقوقه أو مصالحه المشروعة سواء أكان ذلك الحق أو تلك المصلحة ذات قيمة مادية أو معنوية.²

والضرر إما أن يكون مادي يتمثل في عدم حصول المؤلف على مقابل استغلال مصنفه، وإما أن يكون معنوي ويتمثل في الاعتداء على شخصيته الفكرية وذلك بنشر مصنفه وعرضه للتداول دون إذنه، ولقد أكد القضاء الفرنسي أن المؤلف له الحق في أن يقرر ما إذا كان الاعتداء الذي وقع على حقوقه الأدبية قد يسبب أضراراً له أم يكفي للمؤلف أن يبين عدم رضاه عن التعديلات التي ادخلها الناشر على مصنفه حتى يحصل على التعويض.³

- **العلاقة السببية بين الخطأ والضرر:**

إذا كان خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض فهذا يعني أنه لا يكفي الضرر لقيام دعوى المسؤولية، بل يجب أن يكون هذا الضرر نتيجة خطأ المسؤول وليس نتيجة لأي سبب آخر حتى تنقطع رابطة السببية، وعلى

¹ - زواني نادية، حماية الملكية الفكرية من التقليد والقرصنة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص 158.

² - محمد علي النجار، حقوق المؤلف في ضوء الثروة المعلوماتية الحديثة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 214.

³ - زواني نادية، نفس المرجع، ص 159.

هذا الأساس فإنه إذا توافرت الشروط الثلاثة للمسؤولية فإن المؤلف يستطيع المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابته نتيجة الاعتداء عليه.¹

ب- آثار الدعوى المدنية:

يعتبر كل مساس بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على الانترنت محل تعويض إذا ما توفرت العناصر التقصيرية، وهذا حسب المادة 124 من القانون المدني " كل عمل أيا كان يرتكبه المرء ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض"². فالتعويض يقصد به إزالة الضرر الذي لحق بالمؤلف، وهو يختلف باختلاف طبيعة المواد المتضررة، فإذا لم يكن بالإمكان إزالة الضرر كان لا بد من التعويض النقدي، وإذا أمكن ذلك بإعادة الحال إلى ما كان عليه سابقا كان التعويض عينيا.

التعويض النقدي: يعتبر من أكثر طرق التعويض ملائمة لإصلاح الضرر المترتب على العمل غير المشروع، كما أن التعويض بمقابل نقدي يعتبر من أكثر طرق التعويض ملائمة لإصلاح الضرر المترتب على العمل غير المشروع، كما أن التعويض بمقابل نقدي هو الأساس في المسؤولية عن الفعل الضار، لان النقود لها إصلاح الضرر الناتج عن الفعل الضار، مهما كان نوع الضرر ماديا أو معنويا.³

التعويض العيني: يراد به إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث الاعتداء، وهو غالبا ما يكون أفضل للمؤلف، لأنه يؤدي إلى محو الضرر الذي أصابه، بدلا من بقاء الضرر وإعطائه مبلغا من المال، كما في حالة التنفيذ بمقابل، ويقصد بالتعويض العيني في مجال حق المؤلف، أن تنزيل المحكمة المطروح أمامها النزاع، بناء على

¹ - زواني نادية، نفس المرجع، ص 160.

² - المادة 124 من الأمر 75/58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم بالقانون 07/05 المؤرخ في 13 ماي 2007، المتضمن القانون المدني.

³ - مفيدة خليل مخزوم الصويد ، الحماية المدنية لحقوق المؤلف المالية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص 158-159.

طلب المؤلف أو خلفه، كل اثر للتعدي على حقه، وذلك بان تأمر بوقف النشر، أو العرض، أو الطباعة. أو إتلاف النسخ، وذلك على نفقة المسؤول، ويجوز الحكم فضلا عن ذلك بالتعويض إن كان له مقتضى،¹ وتحديد مقدار التعويض الذي يدفعه المعتدي يختلف تبعا للمعايير التي يضعها كل تشريع من تشريعات الملكية الفكرية، فبعض التشريعات تحيل في تقدير التعويض إلى القواعد العامة وهذا حسب التشريع الجزائري في المادة 144 من الأمر 05/03 والبعض الآخر ينص على تحديد مقدار التعويض على أساس مدى الضرر الذي أصاب المؤلف في ضوء وضعه الاجتماعي والثقافي ومدى تأثير الاعتداء على سمعته واعتباره.²

الفرع الثاني : الحماية الجزائرية.

لقد حدد المشرع في هذا الأمر مجموعة من الأفعال الماسة بحقوق مؤلفي المصنفات الرقمية، وتتمثل في مختلف السلوكيات المادية المكونة لجنحة التقليد، وكذلك قرر عقوبات لمرتكب هذه الأفعال، وعليه سوف نتعرض في هذا الفرع إلى تعريف جنحة التقليد، والأفعال المكونة لها، ثم إلى العقوبات المقررة لها.

• أولا - تعريف جنحة التقليد:

إن المشرع الجزائري لم يضع تعريفا لجريمة التقليد بل اكتفى فقط بذكر الأفعال المكونة لها، وذلك بموجب نص المادة 151 من الأمر 05/03 السالف الذكر.³

ولقد عرفها جانب من الفقه بأنها عبارة عن عملية نقل لمصنف أو أداء لم يسقط في الملك العام من غير إذن صاحبه، وتقوم هذه الجريمة بتوافر عنصرين يتمثل الأول في وجود سرقة أدبية كلية أو جزئية للمصنف أو الأداء ويتمثل الثاني في وقوع الضرر.¹

¹ - مفيدة خليل مخزوم الصويد ، المرجع السابق، 168-169.

² - محمد علي النجار، المرجع السابق، ص، 223.

³ - راجع نص المادة 151 من الأمر 05/ 03 السالف الذكر

أما القانون الفرنسي للملكية الفكرية ، فعرفها حسب نص المادة 1335/2 بأنها: " كل نشر للمصنفات المكتوبة والألحان الموسيقية والرسم والتصوير وكل إنتاج مطبوع أو مثبت لجزء منه أو كله مخالفا للقوانين والتنظيمات المتعلقة بملكية المؤلف هي عبارة عن تقليد جريمة وكل تقليد جريمة"².

• ثانيا :أركان جنحة التقليد

جعل المشرع الجزائري جريمة التقليد جنحة يعاقب عليها القانون ولذلك يجب أن تتوفر في هذه الجريمة الركن المادي والمعنوي.

أ/الركن المادي

يتكون الركن المادي في جريمة التقليد من سلوك إجرامي و نتيجة و علاقة سببية بينهما.

-السلوك الإجرامي

يتحقق السلوك الإجرامي في جريمة التقليد بتحقق أحد الأفعال التي تمس بالحقوق الإستثنائية للمؤلف حسب المادة 151 و 152 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره وهذه الأفعال تتمثل في :

-الكشف غير المشروع للمصنف.

-المساس بسلامة المصنف.

-الاستيراد أو التصدير لنسخ مقلدة.

-بيع نسخ مقلدة لمصنف.

-تأجير نسخ مقلدة¹

¹ - عبد الرحمن خليفي، الحماية الجزائرية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص 140.

² - عبد الرحمان خليفي، مرجع سابق، ص 140.

-Article 13355/2 « toute éditions d'écrits de composition musicale de peinture ou de toute production imprimée ou gravé en entier ou en partie ou mépris des lois et règlement relatifs à la propriété des auteurs est une contrefaçon et toute contrefaçon est un délit.

كما يدخل ضمن الركن المادي نشر مصنف محمي عبر أجهزة الكمبيوتر أو الحاسب أو شبكة الانترنت أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف وهو الشيء الذي يفهم² من نص المادة 152 من الأمر رقم 03/ 05 السالف ذكره.

ب/الركن المعنوي

أما النشاط الإجرامي يقصد بها القصد الجنائي الذي يقوم على عنصرين هما العلم والإرادة أي توفر قصد جنائي عام بمعنى توفر سوء النية لدى المقلد، ولذلك يكفي أن يعلم الجاني بأن نشاطه الإجرامي يرد على مصنف لا يملكه، وأن تتجه إرادته إلى الاعتداء عليه لكي يكون هذا الفعل تقليدا ويكون محل النشاط الإجرامي تقليد المصنفات المحمية بموجب قانون حق المؤلف و المنشورة على الانترنت أي تقليد برامج الحاسوب وقواعد البيانات ولحمايتها لا بد أن تمتاز بالأصالة.

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة المختصة في دعوى التقليد حسب المادة 329 من قانون الإجراءات الجزائية هي محكمة محل الجريمة أو محل إقامة أحد المتهمين أو شركائهم أو مكان القبض عليهم³. التشريع الأمريكي والياباني والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) فعرفت برامج الحاسوب على أنها التعليمات الموجهة إلى العنصر البشري سواء تم صياغتها في شكل وصف للبرنامج يساعد على فهمه أو في شكل مستندات ملحقه تيسر فهم كيفية تطبيقه.

لكي تحظى برامج الحاسوب الآلي بالحماية المقررة في قانون حق المؤلف ، يجب أن يتوفر فيه شرط الابتكار الذي يعتبر شرط جوهرى لحماية المصنفات ، ولذلك نص المشرع الجزائري على شرط الابتكار لحماية المصنف في المادة 3 من الأمر رقم

¹ - عبد الرحمان خلفي، الحماية الجنائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، يومي 28 و 29 أبريل 2013، ص 114.

² - زياد مرقة ، الملكية الفكرية والعصر الرقمي، مكتبة الإسكندرية، 22 ديسمبر 2008 ، ص 7 ، المنشور على الموقع التالي:

www. Copy of zaid. ppt.com، 20 2022/5/18. تم الإطلاع على هذا الموقع في يوم

³ - أنظر المادة 329 من القانون رقم 08/ 09، المؤرخ في 25 فبراير 2008 ، ج.ر.ج.ج. عدد 21 ، مؤرخة في 23 أبريل 2008 ، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

05/03 السالف ذكره ، إلا أن الإتحاد الأوروبي الفرنسي الصادر عام 1998 لا يشترط شرط الابتكار لحماية قواعد البيانات بل يكفي مجرد إعداد قواعد البيانات الصادر في 11/3/1996 والقانون وإخراجها وتجميعها واسترجاعها ومحتوى البيانات في حد ذاته لا يعتبر عمل ابتكاري ولذلك فإن الابتكار لا يتحقق في قاعدة البيانات إلا إذا عكست سمات شخصية واضعه.¹

جرم المشرع الجزائري الاعتداء على حقوق المؤلف التي تتم عن طريق تقليد مصنف ونشر هذه على الانترنت بدون الحصول على إذن من صاحب المصنف المعتدى عليه، ويكون الاعتداء على المصنفات الجماعية كقواعد البيانات ومصنف برامج الإعلام الآلي إذا قام الجاني بنشر المصنف الجماعي ولا يذكر أسماء المساهمين فيه وكذلك لا يجوز نشر مصنف على الانترنت أو على دعامة أخرى بدون أخذ إذن صاحب المصنف.

ويقع الاعتداء على الحق المالي للمؤلف بنسخ المصنفات المنشورة على الانترنت أو بنسخ عدد من النسخ تفوق ما هو متفق عليه واستغلال هذا المصنف ماليا. ويدخل في جريمة التقليد كذلك قيام الجاني بنسبة المصنف لغير المؤلف أو أن بنسبة قواعد البيانات أو البرامج لنفسه بدون إستأذان صاحب المصنف.

أشار المشرع الجزائري إلى أن الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لا يقوم بحماية المصنفات الرقمية المنشورة باسم مجهول الهوية في المادة 13 من الأمر رقم 03/05 السالف ذكره ، ويفهم من ذلك بأن صاحب المصنف المنشور على الانترنت باسم مجهول الهوية قد توفرت فيه القصد الجنائي والمتمثل في نيته في نشر مصنف مقلد باسم مجهول للتهرب من العقوبة وهذا ما حدا بيه المشرع الأردني في المادة 26 من قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم 22 لسنة 1922 ومن الصعوبة التي تواجه قاضي الموضوع هي التحقق في مدى توفر القصد

¹ - شنين صالح، الحماية الجنائية للمصنفات الرقمية في إطار قانون حق المؤلف الجزائري، المرجع السابق، ص170-171.

الجنائي في حالة الاعتداء الذي يقع على المصنفات المشتركة كالمصنف المتعدد الوسائط و برامج الحاسوب بدون أن يذكر اسم المؤلف أو اسمه المستعار.¹

• ثالثا - الأفعال المكونة لجنحة التقليد:

لقد حددت المادة 151 و 152 من الأمر 05/03 السالف الذكر مجموعة من السلوكيات المادية التي تشكل الركن المادي لجنحة تقليد المصنفات الرقمية وهي كالتالي:

-الكشف غير المشروع للمصنفات الرقمية:

إن لمؤلف المصنفات الرقمية الحق في اختيار الوقت أو الطريقة التي يتم بها إذاعة أو نشر مصنفه ، ويتمثل الاعتداء عليه عندما يذاع أو ينشر المصنف الرقمي في وقت غير الوقت الذي يراه ملائما أو بطريقة غير تلك التي يراها مناسبة له.² ويعتبر الكشف غير المشروع للمصنفات الرقمية فعلا مكونا لجريمة التقليد طبقا لنص المادة 151 من الأمر 05/ 03 السالف الذكر.

-استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة:

يعد هذا الأسلوب الإجرامي من أشهر وأخطر عمليات التقليد و القرصنة، ذلك لسهولة القيام بها وقلة تكاليفها وارتفاع مداخيلها³. واستنساخ المصنف قد يتم في عدة صور منها نسخ البرنامج دون إذن صاحبه أو صاحب الحقوق، وكذا في حالة نسخه لعدد من النسخ أكثر مما هو متفق عليه ، ويستوي الأمر سواء تم النسخ المقلد باسم مؤلفه الحقيقي أو باسم شخص آخر أو باسم الجاني نفسه أم باسم خيالي.⁴

-استيراد و تصدير نسخ مقلدة للمصنفات الرقمية:

لم يكتف المشرع الجزائري بتجريم تداول المصنفات الرقمية المقلدة داخل إقليم الوطني، إنما ذهب إلى تجريم أفعال إدخال المصنفات الرقمية المقلدة إلى الجزائر،

¹ - واصل محمد، الحماية القانونية لبرامج الحاسوب، المصنفات الإلكترونية، المرجع السابق، ص19 .

² - رضية مشري، الحماية الجنائية للمصنفات الرقمية في ظل قانون حق المؤلف، مجلة التواصل في العلوم

الإنسانية و الاجتماعية، كلية الحقوق ، جامعة 08 ماي 45 ، قالمة ، العدد 34 ، جوان 2013 ، ص142 .

³ - بن زيطة عبد الهادي، حماية برامج الحاسوب في التشريع الجزائري، مرجع سابق ص79

⁴ - عبد الرحمن خليفي، مرجع سابق ص153

وهو ما يعبر بالاستيراد، وكذا أفعال إخراج المصنفات المقلدة من التراب الوطني، وهو ما يعبر عنه بالتصدير ، وبالتالي فمتى كانت الأفعال المتابع بشأنها تعد أعمال استيراد أو تصدير لمصنفات مقلدة، اعتبر ذلك جريمة تقليد، كما يعتبر تقليدا مجرد عرض المصنفات المقلدة المستوردة أو إعدادها بغرض تصديرها سواء تعلق الأمر بمصنفات وطنية أو أجنبية.¹

كما نصت المادة 22 من قانون الجمارك 97/ 09 المعدل والمتمم بالأمر 10/98 المؤرخ في 21 أوت 1989² على أنه " : تحضر عند الاستيراد كل البضائع التي تحمل بيانات مكتوبة على المنتجات نفسها أو على الأغلفة أو الصناديق أو الأحزمة أو الأظرفة أو الأشرطة أو الملصقات أو التي من شأنها أن توحى بأن البضائع الآتية من الخارج هي ذات منشأ جزائري .وتحضر عند الاستيراد مهما كان النظام الجمركي الذي وضعت فيه، و تخضع إلى المصادرة البضائع الجزائرية و الأجنبية المزيفة" .

-بيع نسخ مقلدة من المصنفات الرقمية:

إن قيام الجاني بنقل حق استغلال المصنف المقلد إلى المشتري مقابل ثمن معين أو العرض للبيع يعد جريمة، وفي هذه الحالة فإن المشرع الجزائري لا يجرم صورة البيع للمصنف فحسب بل يجرم أيضا عرض المصنف المقلد للبيع عن طريق إعلانه للجمهور لجذبهم إلى شرائه ، فالدعاية لمصنف مقلد بغرض جذب الناس إلى شرائه تعتبر جريمة معاقب عليها طبقا لهذا القانون.³

-تأجير مصنف رقمي أو عرضه إلى التداول:

التداول هو سلوك مجرم أيضا في التشريع الجزائري ، ويعني ذلك قيام شخص بالتصرف في مصنف رقمي مقلد مقابل أو بغير مقابل سواء كان التصرف نقل ملكية أو نقل الاستغلال أم حق الانتفاع أو الاستغلال، وكذا التأجير.⁴

¹ - راضية مشري، مرجع سابق ص 143 .

² - الجريدة الرسمية، العدد رقم 61 في 23 أوت 1989

³ - مليكة عطوي، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت، مرجع سابق ص،229

⁴ - راضية مشري ، مرجع سابق ص 143.

ثانيا-العقوبات المقررة لجنحة التقليد

وضع المشرع الجزائري عقوبات بخصوص التعدي على حقوق المؤلف، وهذه الجزاءات قد تكون أصلية أو تكميلية ، وهذا ما سيأتي توضيحه كالآتي:

1-العقوبات الأصلية

نص المشرع الجزائري في المادة 153 من الأمر رقم 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة السالف الذكر على ما يلي:

"يعاقب مرتكب جنحة تقليد مصنف أو أداء كما هو منصوص عليه في المادة 151 و 152 أعلاه بالحبس من (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات، و بغرامة من خمسمائة ألف دينار (500.000) إلى مليون دينار (1. 000.000) سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج " .

من خلال نص هذه المادة يتضح لنا بأن المشرع الجزائري أقر بعقوبة أصلية لمرتكب جنحة التقليد و التي تتمثل في الحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات و بغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج سواء تمت عملية النشر على دعامة إلكترونية كالانترنت أو تم على دعامة ورقية و سواء حصل هذا النشر في الجزائر أو في الخارج ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من يشارك بعمله أو بالوسائل التي يحوزها للمساس بحقوق المؤلف أو أي مالك للحقوق المجاورة، طبقا للمادة 154 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره وكذلك من يرفض عمدا دفع المكافئة المستحقة يعد مرتكبا لجنحة التقليد وفقا للمادة 155 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره وتضاعف العقوبة المنصوص عليها في المادة 153 المشار إليها أعلاه في حالة العود الأكثر،¹ بينما في قانون العقوبات الحبس يقدر لمدة شهرين على الأقل إلى 5 سنوات على الأكثر و غرامة من 500 دج على الأقل إلى 2000 دج على الأكثر.²

العقوبات التكميلية

¹ - محي الدين عكاشة، حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص156.

² - أنظر المادة 5 من الأمر رقم66-156، الموافق ل 8 يونيو 1966 ، ج.ر.ج. عدد 49 ، مؤرخة في 11 جوان 1996، يتضمن قانون العقوبات .

العقوبات التكميلية تتمثل في المصادرة، نشر ملخص الحكم والغلق.

أ /المصادرة:

تعرف المصادرة بأنه غرضه نقل ملكية المال جبرا إلى الدولة بغير مقابل، ويكون محله أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة من الجرائم التي يقترفها الشخص¹. نص المشرع الجزائري عليها في المادة 157 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره والملاحظ أنه تشمل المصادرة المعدات والأدوات التي استخدمت في ارتكابها كالقوالب والطابعات وهذه العقوبات لم يمنح السلطة التقديرية للقاضي بالحكم بها من عدمها لأنها عقوبة وجوبية وليست جوازية ، وهو نفس الأمر الذي نص عليه المشرع المصري في المادة 181 من قانون 82 لسنة 2002.²

أضف إلى ذلك يمكن للجهة القضائية المختصة أن تأمر بإتلاف الأشياء محل المخالفة وكل عتاد أنشئ خصيصا لمباشرة النشاط غير المشروع وفقا للمادة 2/157 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره والمادة 394 مكرر 6 من قانون العقوبات الجزائري.³

ب /نشر الحكم وتعليقه

أجازت المادة 158 من الأمر رقم 05/ 03 السالف ذكره للجهة القضائية المختصة أن تأمر بنشر أحكام الإدانة كاملة أو مجزئة في الصحف التي تعينها وتعليق هذه الأحكام في الأماكن التي تحددها على أن يكون ذلك على نفقة المحكوم عليه بهذه العقوبة و الغرض من هذه العقوبة هو التشهير بالمحكوم عليه وبسمعته وبمكانته في المجتمع حتى يتحقق الردع الخاص له، ووفقا لنص المادة 156 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره⁴ فإن القاضي لا يمكن له أن يأمر نشر حكم الإدانة إلا

¹ - العيفاوي سعاد وتركي زهرة، الحماية الجزائرية لحقوق المؤلف في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص72-73.

² - عفيفي كامل عفيفي ، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة القضائية و القانون - دراسة مقارنة - ، ط2 ، . د.د.ن، الإسكندرية، 2000 ، ص 100 .

³ --أنظر المادة 394 مكرر 6 من الأمر رقم 66-156 ، يتضمن قانون العقوبات ، المرجع السابق .

⁴ - أنظر المادة 156 من الأمر رقم 05/03 ، يتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المرجع السابق.

بطلب من الطرف المدني وإلا يتعرض حكمه للنقض لكونه حكم بما لم يطلبه الخصوم.¹

ج/غلق المؤسسة

وفقا لنص المادة 2/156 من الأمر رقم 05/03 السالف ذكره فإنه يمكن للجهة القضائية المختصة أن تقرر الغلق المؤقت للمؤسسة التي يستغلها المقلد أو شريكه لمدة لا تتعدى 6 أشهر أو بصفة أبدية، وذلك حسب خطورة الفعل وجسامة الضرر وهذه العقوبة اختيارية للقاضي الحري في الحكم بها من عدمها وذلك بعد تقديم طلب من وكيل الجمهورية.

وتجدر الإشارة إلى بأن المشرع الجزائري منح للقاضي سلطة تقديرية واسعة بحسب الظروف الشخصية للمتهم وبحسب ظروف ارتكابه للجريمة، بحيث يجوز له أن يقضي بالحد الأدنى للغرامة وحدها وهي (500.000) أو الحبس لمدة 6 أشهر كما يمكنه أن يحكم بالحد الأقصى للعقوبة أو أن يحكم بالعقوبتين معا وفي الظروف المشددة وهي في حالة العود يحكم بأقصى العقوبة إذا توفرت الشروط التالية:

- صدور الحكم بالإدانة على الجاني، ويجب أن يكون نهائي وحائز لقوة الشيء المقضي فيه ويستثنى من الأحكام النهائية الأحكام الصادرة على المحاكم الأجنبية والعسكرية.

- ارتكاب الجاني لجريمة جديدة بعد الحكم السابق.²

¹ - جبري نجمة، الحماية الجنائية لحقوق الملكية الفكرية ضد التقليد، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، يومي 28 و 29 أبريل 2013، ص 270-271.

² - شنين صالح، الحماية الجنائية للمصنفات الرقمية في إطار قانون حق المؤلف الجزائري، المرجع السابق، ص175.

المبحث الثاني: حماية المصنفات الرقمية دولياً.

إن موضوع حماية الملكية الفكرية الرقمية يعتبر من بين المواضيع التي شغلت اهتمام المجتمع الدولي، خاصة بعدما أظهر استخدام الحواسيب، وانتشار الإنترنت مشكلات قانونية متعددة بكيفية حماية المصنفات الرقمية، الأمر الذي أدى بالدول إلى توحيد جهودها نحو إبرام عدة اتفاقيات (المطلب الأول) وإنشاء منظمة عالمية متخصصة تسعى من خلالها إلى تحقيق حماية أفضل لهذه المصنفات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حماية المصنفات الرقمية في ظل الاتفاقيات الدولية

تبنت الجهود الدولية عدة اتفاقيات لحماية المصنفات الرقمية، بدأت بالتوقيع على معاهدة برن لحماية المصنفات الأدبية و الفنية (الفرع الأول) ، ثم إبرام اتفاقية تريبس (TRIPS) في ظل المنظمة العالمية للتجارة و التي عالجت أمورا لم يتم التطرق إليها في اتفاقية برن (الفرع الثاني) ، ثم إبرام اتفاقية الويبو (WIPO) لسنة 1996 أو المسماة باتفاقية الإنترنت الأولى (الفرع الثالث).

الفرع الأول: حماية المصنفات الرقمية بموجب اتفاقية برن

تم إبرام هذه الاتفاقية في 9 سبتمبر 1886 ، وقد عدلت عدة مرات¹ ، كان آخرها تعديل باريس 1997 ، وهذه الاتفاقية تنص على المعايير الدنيا لحماية الحقوق المالية والمعنوية لمؤلفي المصنفات الأدبية والفنية ولقد بلغ عدد الدول المنظمة إلى هذه الاتفاقية في 31 ديسمبر 2002 ، مائة وتسعة وأربعون " 149 دولة"² ولعل أهم ما جاءت به هذه الاتفاقية هو تمتع المؤلف بحق استثنائي في ترجمة أو التصريح بترجمة مصنفاتهم طوال ما لهم من حقوق في المصنفات الأصلية، وكذا الحق الاستثنائي للمؤلف بعمل نسخ من مصنفه وكذلك منح الأفراد بنسخ نسخة خاصة بشرط ألا يتعارض عمل مثل هذه النسخ مع الاستغلال العادي للمصنف أو لا يتسبب بضرر للمصالح المشروعة للمؤلف.³ ونصت المادة 16 على مصادرة جميع النسخ غير المشروعة للمصنف في جميع دول الاتحاد التي لا يتمتع بها بالحماية.

¹ - اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في 09 سبتمبر 1886 ، و المكملة بباريس في 04 : ماي 1896 ، والمعدلة ببرلين في 13 نوفمبر 1908 والمكملة ببرن في 20 مارس 1914 والمعدلة بروما في 2 جوان 1967 ، وباريس في 24 جويلية 1971 ، ثم في 28 سبتمبر 1979 .
_انضمت إليها الجزائر بمرسوم رقم 97-341 المؤرخ في 13/09/1997، جريدة رسمية رقم 61 في 14 09 1997.

² - محمد إبراهيم الصايغ، دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حماية الملكية الفكرية ، مذكرة من لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر 2011-2012، ص52.

³ - راجع المواد 8 و 9 من اتفاقية برن السالفة الذكر .

و مما لا شك فيه أن هذه الاتفاقية و بالنظر إلى عموميتها و تخصصها، و بالرغم مما جاءت به من حلول لحماية الملكية الفكرية إلا أنها لم تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة ، و صور الاعتداء الحديثة الناتجة عنها¹.

الفرع الثاني : حماية المصنفات الرقمية بموجب اتفاقية تريبس (TRIPS)

تعتبر اتفاقية تريبس (TRIPS) من أهم الاتفاقيات التي ترعاها منظمة التجارة العالمية، وهي أتت بهدف وضع إطار قانوني وتنظيمي متكامل لحقوق الملكية الفكرية، باعتبارها ركيزة أساسية في منظومة التجارة الدولية². و تم التوقيع على هذه الاتفاقية في إطار مفاوضات الأروغواي في مراكش المغربية في 14/04/1994 و دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1996 بالنسبة للدول المتقدمة ، أي بعد سنة من دخول اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ في 01/01/1995. و من أول جانفي 2000 بالنسبة للدول النامية³.

استهلت اتفاقية تريبس (TRIPS) تنظيمها لحقوق الملكية الفكرية بدباجية بينت فيها الغاية التي تهدف لحمايتها ، وهي تخفيض العراقيل التي تعوق التجارة الدولية و العمل على ضرورة تشجيع الحماية الفعالة للملكية الفكرية، كما أشارت نصوص الاتفاقية إلى ضرورة تشجيع روح الابتكار و تعميم التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجي التكنولوجيا ومستخدميها⁴.

و نظرا لأن اتفاقية تريبس TRIPS جاءت من أجل ترقية حقوق الملكية الفكرية ككل لاسيما ما ارتبط منها بالتكنولوجيا، فقد تجسد ذلك في مجال حقوق المؤلف من خلال المواد 9-14 التي تتعلق بحماية برامج الحاسب الآلي، ومنتجي التسجيلات الصوتية ، وهيئات البث الإذاعي ، فقد حددت أهم الاستثناءات الواردة عليها وكذا الإجراءات الكفيلة بحمايتها⁵.

¹ - طه عيساني ، الاعتداء على المصنفات الرقمية واليات حمايتها ، مرجع سابق ، ص 117.

² - فانتن حسين حوى، ص 119.

³ - عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS، أداة لحماية الحقوق أم لاحتكارها، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، المركز الجامعي، بشار، الجزائر، العدد 3 ن بدون سنة، ص 18 .

⁴ - كهينة بلقاسمي، ص 73.

⁵ - طه عيساني ، مرجع سابق ، ص 118.

ولعل أهم ما جاءت بها الاتفاقية يتبين فيما يلي:

نصت اتفاقية تريبس صراحة على حماية برامج الحاسوب سواء كان بلغة المصدر أو بلغة الآلة، واعتبرتها من قبيل المصنفات الأدبية والفنية بموجب اتفاقية برن¹، كما أنه بموجب المادة 10 فقرة 2 نصت على تمتع قواعد البيانات، وغيرها من البيانات المجمعة أو المواد الأخرى سواء كانت في شكل مقرر أليا أو أي شكل آخر إذ كانت تشكل حلقا فكريا نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتها.

منحت الاتفاقية المؤلفين وورثتهم حق إجازة أو حظر تأجير أعمالهم الأصلية المتمتعة بحقوق الطبع أو النسخ عليها، والمنتجة عنها تأجير تجاريا للجمهور.²

وبخصوص مدة الحماية، فقد كرست الاتفاقية حماية لمدة لا تقل عن 50 سنة اعتبارا من السنة التقويمية التي أجاز فيها النشر، وفي حالة عدم نشر هذه المصنفات فيبدأ سريان هذه المدة من نهاية السنة التقويمية التي تم فيها انجاز المصنف.³

ومما تجدر الإشارة إليه أن اتفاقية تريبس TRIPS لم تتضمن في أحكامها ما يتعلق بالإجراءات والتدابير المقررة لحماية المصنفات عبر الإنترنت، ولعل ذلك راجع إلى تركيزها الكبير عن الملكية الصناعية لاسيما المعاملات و البراءات لارتباطها بالميادين التجارية، كما أنه ومع تطور الحاسب الآلي وانتشار الإنترنت ظهرت مشكلات قانونية وتقنية خاصة، فيما يخص النشر الإلكتروني للمصنفات، أين أظهرت اتفاقية قصورها في معالجتها، ما نتج عنه ضرورة التفكير في إصدار اتفاقية جديدة تعطي لأطراف الاتفاقية هامشا كبيرا من المرونة.⁴

الفرع الثالث: حماية المصنفات الرقمية في ظل اتفاقية الويبو (wipo) لسنة 1996

¹ - انظر نص المادة 10 لاتفاقية تريبس بعنوان برامج الحاسوب وقواعد البيانات

² - انظر المادة 11 من نفس الاتفاقية

³ - انظر المادة 12 من نفس الاتفاقية

⁴ - طه عيساني، مرجع سابق، ص 119.

المتعلقة بحق المؤلف (WCT)

1_ الأحكام العامة للاتفاقية:

تعتبر معاهدة الويبو (wipo) بشأن حق المؤلف لسنة 1996 أو المعروفة باتفاقية الإنترنت الأولى، الإطار القانوني لحماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت، ولقد تم اعتماد هذه الاتفاقية من قبل المؤتمر لدبلوماسي للويبو wipo في ديسمبر 1996.¹ ونصت الاتفاقية على عدم وجود علاقة أو ارتباط بينها وغيرها من الاتفاقيات الدولية سوى اتفاقية برن، سيما المادة 20 منها التي أعطت لدول الاتحاد الحق بالتوقيع على اتفاقيات خاصة فيما بينها ، وجاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن الالتزامات بين الأعضاء المتعاقدة بموجب اتفاقية برن تظل قائمة.² تشير الفقرة الثالثة من نفس المادة إلى عبارة "اتفاقية برن" إلى وثيقة باريس المؤرخة في 24 جويلية 1971.³

تلتزم الاتفاقية الدول الأعضاء بأحكام اتفاقية برن و ما جاءت به من أحكام و مواد من 1 إلى 20 ، و ملحقاتها.⁴

المطلب الثاني : حماية المصنفات الرقمية في ظل المنظمة العالمية للملكية الفكرية تقتضي دراسة حماية المصنفات الرقمية في ظل المنظمة العالمية للملكية الفكرية التطرق إلى تعريف المنظمة (الفرع الأول) ، و دورها في حماية المصنفات الرقمية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول :التعريف بالمنظمة

هي عبارة عن منظمة دولية حكومية، وتعد إحدى الوكالات الستة عشر التابعة للأمم المتحدة مقرها جنيف.⁵

أنشئت بموجب الاتفاقية الموقعة بستوكهولم في 14-06-1967 تولت على عاتقها مهام الربط الإداري بين المنظمات الدولية لتشجيع النشاط الابتكاري في مجال

¹ - فاتن حسين حوى ، مرجع سابق ص 119 .

² - انظر نص المادة 2/1 من اتفاقية الويبو بشأن حق المؤلف لعام 1996.

³ - انظر المادة 3/1 من نفس الاتفاقية.

⁴ - انظر المادة 3/1 من نفس الاتفاقية.

⁵ - فاتن حسين حوى ، مرجع سابق، ص 126 و 127.

الملكية الفكرية بمختلف فروعها مثل: المركز للقرصنة السمعية البصرية (ALPA) و المركز السينماتوغرافي (CNC) والفيدرالية الوطنية للموزعين (FWDI)¹. و لقد انضمت الجزائر إلى اتفاقية إنشاء هذه المنظمة في سنة 1975 بموجب الأمر رقم 75-2 مكرر المؤرخ في 19/01/1975 المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية.²

الفرع الثاني : دور المنظمة في حماية المصنفات الرقمية

- تهدف المنظمة إلى حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون بين الدول و التعاون مع أي منظمة دولية أخرى متى كان ذلك ممكناً، خاصة التي لها علاقة مع موضوع الملكية الفكرية، و كذلك ضمان التعاون الإداري بين الاتحادات الدولية الناشطة في هذا المجال.³

- تشجيع عقد اتفاقيات دولية تهدف إلى إنماء الحماية الدولية للملكية الفكرية، وكذا منح تعاونها مع الدول الطالبة للمساعدة القانونية الفنية في هذا المجال.⁴

-إضافة إلى دور المنظمة التقليدي في مساعدة الحكومات و الدول في إعداد و المساهمة في رسم سياستها التشريعية التي تتفق و قواعد حماية الملكية الفكرية، فإنها تقوم أيضا على نشر المعرفة بالملكية الفكرية، من ذلك إنشاء شبكة عالمية للمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية على شبكة الإنترنت تربط بين مكاتب الملكية الفكرية عبر دول العالم، كما وضعت منظمة الويبو نصوصا نموذجية في شأن حماية البرمجيات و حظر ممارسة بعض التصرفات بغير الرجوع إلى صاحب البرنامج⁵، ومن ذلك⁶ :

¹ - نادية زواني، مرجع سابق، ص148 .

² - الجريدة الرسمية، عدد رقم 13 ، في : 14 فيفري 1975.

³ - محمد إبراهيم الصايغ، مرجع سابق، ص13 .

⁴ - عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سابق، ص253

⁵ - طه عيساني ، مرجع سابق ، ص 130.

⁶ - مرجع سابق ، نفس الصفحة.

-حظر توزيع البرنامج عن طريق الإذاعة أو تسهيل الاطلاع عليه لأي شخص عن طريق الاسطوانات أو الأشرطة دون إذن صاحب الحق، و كذلك حظر النسخ الكلي أو الجزئي للبرنامج المحمي بحق المؤلف.

-حظر استعمال البرنامج باستعماله سواء من أجل عمل برنامج مطابق له عمليا، من ذلك استبدال لغة كتابة البرنامج أو تحويله ليتلاءم مع احتياجات المعتدى دون المساس بمحتواه، أو عن طريق استخدام البيانات الوصفية في البرنامج بقصد عمل وصف آخر مطابق له أو التوصل للبرنامج الأصلي، أو عن طريق استخدام برنامج مقلد على النحو السابق بيانه، باستخدام آلة قادرة على معالجة المعلومات أو تخزينها.

خلاصة الفصل الثاني :

أقرت معظم التشريعات الحديثة على حماية المصنفات الرقمية من الاعتداءات أو المساس بأنظمتها وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أيضا، حيث أقر المشرع الجزائري من خلال الأمر 05/03 على حماية المصنفات الرقمية في الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتنظيمها إداريا وماليا، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 357/05 الذي يتضمن القانون الأساسي للديوان و مراقبتها، كما فرض المشرع الجزائري حماية مدنية لحقوق المؤلف وذلك بتحديد المسؤولية المدنية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الاعتداء على المصنفات ، والقيام بالحجز التحفظي، قد حدد الأمر 05/03 جريمة واحدة للمصنفات وهي جريمة التقليد و تمييزها عن الجرح ، ولقد وضع عقوبات ضد مرتكبي هذه الجرح في نصوص قانون العقوبات وتتمثل في عقوبات سالبة للحرية وغرامة مالية، وعقوبات تكميلية تتمثل في الحجز والمصادرة، و بموجب الأمر رقم 15/04 المعدل والمتمم الذي حدد لها عقوبات جزائية تتمثل في عقوبات أصلية و تكميلية ، أما على الصعيد الدولي فأقرت جميع الدول على حماية المصنفات الرقمية والتي نصت عليها في الاتفاقيات من اتفاقية تريبس و برن و الويبو، بتجريم الاعتداءات وبحماية برامج الحاسوب وقواعد البيانات، كما اهتمت مؤتمر الأمم المتحدة بمنع الجرائم الواقعة على الانترنت واتخاذ تدابير حمايتها وحماية ضحايا الانترنت ، أما في ما يخص المؤتمرات العربية الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية على ضرورة حماية في مجال الانترنت، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم لليونسكو من خلال حماية المؤلف وحمايتها من القرصنة حيث انضمت الجزائر إلى هذه المنظمات وأبرمت اتفاقية من خلال إقرار قانون 05/03 السالف الذكر للحماية الجنائية للمصنفات الرقمية.

الخطبة

ختاما ولا ختام بين العلم و طالبه ، لقد فتحنا من خلال هذه الدراسة موضوعا بحث فيه كثيرا يتعلق بالمصنفات الرقمية ،التي جاءت وليدة التطورات التكنولوجية الهائلة، و التي فرضت واقعا جديدا وجب التعامل معه ، خاصة من حيث تحديد الاعتداءات الواقعة عليها أو من حيث إضفاء الحماية لها، فاتضح من خلال ما تقدم كيف أن هذه المصنفات أثارت صدى كبيرا على الصعيد الدولي و الداخلي بتقنياتها الرقمية و التي جعلت المبادئ الأساسية لحقوق المؤلف تضطرب، لاسيما بعد استفحال ظاهرة التعدي عليها و على حقوق أصحابها أو ما اصطلح بتسميته بالجريمة المعلوماتية .فأصبح لزاما على قوانين الملكية الفكرية أن تكون جزءا من المنظومة القانونية التقنية الحديثة، بحيث تتمكن من التعامل مع هذه الوسائط الرقمية .وعليه سعت الجهود الدولية لإيجاد تنظيم شامل يكفل حماية هذه الحقوق و يتأقلم مع مختلف التطورات التي يشهدها العالم.

إن ظهور المصنفات الرقمية التي تتمثل في برامج الحاسوب وقواعد البيانات التي ترد على جهاز الحاسب الآلي أدى إلى الاعتداء عليها بطرق مختلفة كالجرائم التي تقع على نظام المعلوماتية أو القرصنة مثلا ، و لا ننسى كذلك الاعتداء المباشر كاستنساخ مصنف في شكل نسخ مقلدة وقد يكون في شكل اعتداء غير مباشر مثل القيام ببيع النسخ المقلدة لمصنف، ولحماية هذه المصنفات من كل الاعتداءات الواقعة عليها فلقد سعت جل التشريعات والاتفاقيات الدولية إلى سن مجموعة من القوانين التي تعمل على قمعها.

كما حدد القانون صور الاعتداء على حقوق المؤلف بموجب الأمر رقم 05/03 المتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة حيث أدخلها ضمن جريمة واحدة، وهي جنحة التقليد، والملاحظ أن المشرع الجزائري لم يميز بين جنحة التقليد والجنح المشابهة لها، ولقد وضع عقوبات ضد مرتكبي هذه الجنح في نصوص قانون العقوبات والتي تتمثل في عقوبة سالبة للحرية بالإضافة إلى غرامة مالية كعقوبة أصلية، كما أقر عقوبات تكميلية والمتمثلة في مصادرة النسخ المقلدة وغلق المؤسسة كعقوبة اختيارية، والمشرع الجزائري في هذا الصدد لم يعطي السلطة التقديرية للقاضي في تحديدها.

ولقمع هذه الاعتداءات قام المشرع الجزائري بوضع الأمر 05/03 لتكريس إجراءات الحماية سواء كانت جزائية متمثلة في فرض عقوبات كالحبس والغرامة وإجراءات تحفظية كالحجز أو كانت مدنية للحصول على تعويض سواء عيني أم نقدي .

أما على الصعيد الدولي فقد أسفرت الجهود الدولية عن إبرام عدة اتفاقيات دولية متخصصة في حماية المصنفات الرقمية، لعل أبرزها : معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف 1996، اتفاقية بودابست، واتفاقية تريبس، والقراران التوجيهيان الأوروبيان لبرامج الحاسوب وقواعد البيانات عام 1991، كما تم تدعيم ذلك بتأسيس هيئات و منظمات دولية فاعلة تعنى خصوصا بحماية المصنفات الحديثة، من ذلك: منظمة الويبو، وهيئة الأيكان (ICANN) .

و على ضوء ما سبق، نهي دراستنا بجملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن المصنفات الرقمية تتمتع بأهمية بالغة ،حيث ترتبط و تؤثر على متخلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و غيرها، مما استدعى الاعتراف بها و توفير الحماية اللازمة لها.
- عجز التشريعات التقليدية عن توفير حماية المصنفات الرقمية أمام التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم بأسره ، فرغم الجهود المبذولة على الصعيد الدولي و الداخلي للتصدي للاعتداءات الواقعة عليها، إلا أنها تبقى عاجزة أمام هذا التطور .
- إن المشرع الجزائري لم يجرم الأفعال التي من شأنها إبطال أو التحايل على التدابير التكنولوجية (الحماية التقنية) التي يستعملها المؤلف أو أصحاب الحقوق الرقمية.
- إن المشرع الجزائري أورد مسألة حماية المصنفات الرقمية لا سيما على شبكة الإنترنت في قانون العقوبات من خلال القانون 15/04 ، إلا أنها لم تورد في قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة.

- عدم التنسيق أو الجمع بين البعد القانوني و التقني مما جعل القوانين وحدها لا تكفي لمواجهة هذه الصور المستحدثة من الجرائم التي تطال المصنفات الرقمية.

على غرار بعض التشريعات اعتمد المشرع الجزائري أكثر على التعديل في القوانين الجزائية ، واغفل إدراج تعديلات في قوانين الملكية الفكرية كونها أكثر اضطلاعاً بهذه المصنفات لذلك نوصي باعتماد الاقتراحات التالية :

- ضرورة استعانة الجهات الأمنية الحكومية بالنخبة المتخصصة في مجال الحاسب والانترنت بغرض ضبط الجرائم واكتشافها والتحقيق مع المتهمين وتقديم الأدلة الجنائية ، في إطار مجلس وطني يعني بمكافحة الجرائم المعلوماتية ، وذلك من منطلق أن الأمن المعلوماتي هو جزء حيوي من الأمن الوطني، ولذا ينبغي أن تتعاون كافة الأطراف المعنية بالحفاظ على هذا الأمن السيبراني بما في ذلك المؤسسات الأمنية والقضائية، من اجل تفعيل النظم والتشريعات الخاصة بمكافحة القرصنة الالكترونية، وحماية الحقوق الفكرية الرقمية.

- يتوجب على المشرع الجزائري استحداث نصوص قانونية خاصة تميز أكثر بين صور الاعتداء على نظام المعالجة الآلية، من ذلك فصل فعل الدخول أو البقاء غير المشروع عن أفعال التخريب والإتلاف المعلوماتي ، واستحداث نصوص خاصة توسع من فعل التزوير، ليشمل كافة صور التزوير الحديثة التي سببها استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.

- نأمل أن يتدارك المشرع الجزائري النقص في المنظومة القانونية المعلوماتية من خلال التطرق إلى صور الإتلاف الحديثة لاسيما القرصنة الالكترونية بواسطة الفيروسات الالكترونية أو البرمجيات الخبيثة التي أصبحت تشكل أكثر صور الاعتداء حادثة.

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت من خلال هذه الدراسة المستجدة عالمياً في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية الواردة عن استغلال المنتجات الرقمية، من خلال ما استعرضته من نتائج، وما قدمته من توصيات واقتراحات تساهم و لو بجزء بسيط في ردع الاعتداء على المصنفات الرقمية والقرصنة الالكترونية .

قائمة

المصادر

والمراجع

أولاً: قائمة المصادر:

أ- الأوامر والقوانين:

1-الأمر رقم96-156، الموافق ل 8 يونيو 1966 ، ج.ر.ج.ج عدد 49 ، مؤرخة في 11 جوان 1996، يتضمن قانون العقوبات .

2-الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية رقم 78، الصادرة بتاريخ 1975/09/30، ص990، المعدل والمتمم بالقانون رقم 07-05 المؤرخ في 13 ماي 2007.

3-الأمر رقم 05/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424هجري، الموافق ل 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية، العدد44، مؤرخة في 23 يوليو 2003.

4-القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25/02/2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية عدد 21، الصادرة بتاريخ 23/04/2008، ص2.

5-القانون رقم: (05-18)، المؤرخ في 16 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية ، ج ر ج ج ، ع28، بتاريخ 10 ماي 2018، ص 05.

ب- الاتفاقيات:

1-اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخة في: 09 سبتمبر 1886 ، و المكملة بباريس في: 04 ماي 1896 ، والمعدلة ببرلين في 13 نوفمبر 1908 والمكملة ببرن في 20 مارس 1914 والمعدلة بروما في 2 جوان 1967 ، وباريس في 24 جويلية 1971 ، ثم في 28 سبتمبر. 1979

_انضمت إليها الجزائر بمرسوم رقم 97-341 المؤرخ في 13/09/1997، جريدة رسمية رقم 61 في 14 09 1997.

ثانياً: قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم خالد ممدوح . حقوق الملكية الفكرية .الدار الجمعية للنشر . الإسكندرية،2010.
- 2- أبو بكر محمد خليل يوسف، حق المؤلف في القانون، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2008.
- 3- إلياس الشبخاني، الاعتداء على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في قانون حماية الملكية الأدبية والفنية، ط1، المؤسسة الحديثة، لبنان.
- 4- جعفر حسن جاسم الطائي، جرائم تكنولوجيا المعلومات- رؤية جديدة للجريمة الحديثة- ، الطبعة الاولى، دار البداية الناشر وموزعون ، عمان الاردن، 2001.
- 5- خالد عياد الحلبي، إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن ، 2011.
- 6- خالد ممدوح إبراهيم، امن المراسلات البريد الالكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 7- شحاتة غريب شلقامي، دراسة مقارنة في قانون الملكية الجديدة رقم 82 لسنة 2008 ، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر، 2008.
- 8- عاطف عبد الحميد . السلطات الأدبية لحق المؤلف. دار النهضة . القاهرة . 2002 .
- 9- عايد رجا الخلايلة، المسؤولية التصيرية الالكترونية-المسؤولية الناشئة عن إساءة استخدام أجهزة الحاسوب والانترنت- دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009.
- 10- عبد الرحمن خليفي، الحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2007 .
- 11- عبد الرشيد مأمون .أبحاث في حق المؤلف .دار النهضة العربية . القاهرة،1987.

- 12- عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في القانون العربي نموذجا- دراسة متعمقة في القانون المعلوماتي، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.
- 13- عفيفي كامل عفيفي ، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة القضائية و القانون - دراسة مقارنة - ، ط2 ، د.د.ن، الإسكندرية، 2000 .
- 14- علي جبار الحسناوي، جرائم الحاسوب والانترنت، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009.
- 15- فاروق علي الحفناوي، موسوعة قانون الكمبيوتر و نظم المعلومات - قانون البرمجيات- الكتاب الأول، دراسة معمقة في الأحكام القانونية لبرمجيات الكمبيوتر دار الكتاب الحديث القاهرة 2001 .
- 16- فتحية حواس، حماية المصنفات الرقمية وأسماء النطاق على شبكة الانترنت، ط4 ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017.
- 17- كوثر مازوني، الشبكة الرقمية و علاقتها بالملكية الفكرية، دار هومة للنشر، الجزائر 2008 .
- 18- محمد أمين الرومي ،جرائم الكمبيوتر و الانترنت، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 .
- 19- محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.
- 20- محمد علي النجار، حقوق المؤلف في ضوء الثروة المعلوماتية الحديثة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 21- محمد علي فارس الزغبى، الحماية القانونية لقواعد البيانات وفقا لقانون حق التأليف، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003 .
- 22- محي الدين عكاشة، حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- 23- مسعود خيضر، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر، دار الهدى، عين مليلة، 2010.
- 24- مصطفى محمد عبود القره غولي ، الحماية القانونية للمصنفات ومؤلفيها، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة بابل، دراسات قانونية.
- 25- مفيدة خليل مخزوم الصويد ، الحماية المدنية لحقوق المؤلف المالية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
- 26- منير محمد الجبهي، ممدوح محمد، "جرائم الانترنت والحاسب الآلي و وسائل مكافحتها" ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 27- ناصر خليل، التجارة والتسويق ، ط4 ، دار أسماء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 28- نصر الدين حسن احمد، عناوين مواقع الانترنت ، تسجيلها و حمايتها و تنازعها مع الماركات التجارية، -دراسة مقارنة وفقا للقانون اللبناني، و قوانين كل من فرنسا، الولايات المتحدة و المملكة المتحدة ، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان ، 2008.
- 29- نصر الدين حسن احمد، عناوين مواقع الانترنت، تسجيلها وحمايتها وتنازعها مع الماركات التجارية-دراسة مقارنة وفقا للقانون اللبناني، وقوانين كل من فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، 2008.
- 30- نعيم مغيب، حماية برامج الكمبيوتر الاساليب والثغرات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 2006.
- 31- نواف كنعان حق المؤلف : النماذج المعاصرة لحق المؤلف و وسائل حمايته ط3 دار الثقافة للتوزيع و النشر عمان 2000 .
- 32- نواف كنعان، النماذج المعاصرة لحق المؤلف و وسائل حمايته، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 33- يوسف احمد النوافلة ، الحماية القانونية لحق المؤلف ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2004.

34- يوسف النوافة. الحماية القانونية لحق المؤلف . دار الثقافة للنشر . عمان 2004 .

35- Feralchristian, cyber droit : le droit a l'epreuve de l'internet, dalloz, paris, 1999.

ب- الأطروحات والمذكرات:

ب1- أطروحات الدكتوراه:

1- أمال سوفالو ، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية ، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2016-2017.

2- حسن محمد إبراهيم، الحماية الجنائية لحق المؤلف عبر الانترنت ، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000 .

3- خديري عفاف ،الحماية الجنائية للمعطيات الرقمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الجنائي، جامعة تبسة، سنة 2017-2018.

4- زواني نادية، حماية الملكية الفكرية من التقليد والقرصنة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.

5- فتيحة حواس، حماية المصنفات الرقمية وأسماء النطاقات على شبكة الانترنت، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر1، 2016.

ب2- رسائل ومذكرات الماجستير:

1- إبراهيم محمد عبيدات، النظام القانوني لأسماء نطاقات الانترنت، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، الأردن، 8559 .

2- بن عبوة نسيم ، حماية برنامج الحاسوب الآلي في القانونين الجزائري و الفرنسي، مذكرة الماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة وهران، الجزائر، 2010.

- 3-بوخبزة عائشة، الحماية الجزائية من الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي، جامعة وهران،الجزائر، 2012-2013.
- 4-بوعمرآة آسيا، النظام القانوني لقواعد البيانات، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، الجزائر 2004-2005 .
- 5-سمية بومعزة، حقوق المؤلف في النطاقين التقليدي والرقمي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2015-2016.
- 6-عبد الرحمان جميل محمود حسين، الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي دراسة مقارنة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2008 .
- 7-عيساني طه، الاعتداء على المصنفات الرقمية وآليات حمايتها، مذكرة من اجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق فرع الملكية الفكرية، كلية الحقوق جامعة الجزائر1، 2012-2013.
- 8-قارة أمال، الجريمة المعلوماتية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2002 .
- 9-محمد إبراهيم الصايغ، دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حماية الملكية الفكرية ، مذكرة من لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر 2011-2012.
- 10- محمد موسى أحمد هلوسة، منازعات العلامات التجارية وأسماء النطاق في النظام القانوني الفلسطيني(دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيروت، فلسطين، 8545 .
- 11- يوسف مناصرة ، جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق بجامعة الجزائر ، 2008-2009.

ج- المقالات العلمية:

- 1- أبو هيبه نجوى .الحقوق المجاورة لحق المؤلف في ضوء قانون حماية الملكية الفكرية الجديد .مقال منشور على الموقع www.uacu.ac.ae :
- 2- احمد محمد الإمام، الحماية القانونية لقواعد البيانات قي القانون السوري و المقارن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمشق، العدد02 ، 2013
- 3-رامي محمد علوان، المنازعات حول العلامات التجارية و أسماء مواقع الانترنت، ملخص بحث منشور في مجلة الشريعة و القانون، عن كلية الشريعة و القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد 22، الإمارات العربية المتحدة، جانفي، 2005 .
- 4-رحموني محمد، خصائص الجريمة الإلكترونية و مجالات استخدامها، مجلة الحقيقة، المجلد 17 ، العدد 41 ، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018
- 5-رستم هشام، الجرائم المعلوماتية، أصول التحقيق الجنائي الفني، مجلة الأمن والقانون، دبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد (2) ، 1999.
- 6-رضية مشري، الحماية الجنائية للمصنفات الرقمية في ظل قانون حق المؤلف، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، كلية الحقوق ، جامعة 08 ماي 45 ، قالمة ، العدد 34 ، جوان 2013 .
- 7-طالب محمد جواد عباس، وأكرم فاضل عباس، الحماية المدنية لبرمجيات الحاسوب ، ص27. مقال منشور على الموقع الإلكتروني www.tqmag.net : 2022/04/14، 03:18 صباحا.
- 8-عبد الرحمان خلفي، الحماية القانونية للمصنفات الرقمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد2، جامعة عباس لغرور خنشلة، جويلية 2014.
- 9-عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS، أداة لحماية الحقوق أم لاحتكارها، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، المركز الجامعي، بشار، الجزائر، العدد3 ن بدون سنة.

- 10- محمد خير محمود العدوان وسعيد مبروكي مبروكي، "تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء النطاق"، مجلة جامعة الشارقة، عدد 1 ، 2018.
- 11- مزوري إكرام، الحاج علي بدر الدين، القرصنة الرقمية كعائق تقني لنظام التقاضي الإلكتروني، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص (ديسمبر 2021)، المركز الجامعي-مغنية- ، الجزائر.
- 12- نادية محمد مصطفى قزمار، "عقد تسجيل أسماء النطاق"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، عدد 47 ، جامعة عين شمس، مركز بحوث، الشرق الأوسط، مصر، 2018 .

د- المداخلات:

- 1-جبري نجمة، الحماية الجنائية لحقوق الملكية الفكرية ضد التقليد، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، يومي 28 و 29 أبريل 2013.
- 2-عبد الرحمان خلفي، الحماية الجنائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، ملتقى وطني حول الملكية الفكرية بين مقتضيات العولمة وتحديات التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، يومي 28 و 29 أبريل 2013.

هـ- المواقع الإلكترونية:

- www.grapi.fr. – 1
- www.editionsthemis.com–2

3-ميثاق التسمية في فرنسا على الموقع التالي :

https://www.afnic.fr/medias/documents/cadre_legal/charte_de_nommage_pdf, date de visite :02/04/2022.

Voir le site : [https:// www.oberlo.com, what is domain name?/ domain name type/ learn more](https://www.oberlo.com,what-is-domain-name?/domain-name-type/learn-more), date de visite le 02 avril 2022 (domain name, often referred to as « web address »),

5-زياد مرقة ، الملكية الفكرية والعصر الرقمي، مكتبة الإسكندرية، 22 ديسمبر 2008، ص 7.، المنشور على الموقع التالي:

6- 2022/5/18.تم الإطلاع على هذا الموقع في يوم 20 ، Copy of ، [www. zaid. ppt.com](http://www.zaid.ppt.com)

خلاصة الموضوع:

إن المصنفات الرقمية ظهرت بظهور الثورة التكنولوجية فأقر لها المشرع الجزائري في سائر التشريعات حماية جزائية بموجب قانون حق المؤلف، وذلك عند توافر شروط ترتكز أساسا على عنصر الابتكار بمفهومه الحديث، والذي يعني الأصالة. نص القانون على تجريم كل تقليد للمصنفات الرقمية وما يشبهها، وسلط على مرتكبيها عقوبات أصلية وأخرى تكميلية، محاولا بذلك الحد من الجريمة، ومع هذا تبقى النصوص القانونية قاصرة في حماية هذا النوع الجديد من المصنفات أمام التطور التكنولوجي الهائل مما يستوجب إعادة النظر في تلك النصوص بما يتماشى وهذا التطور.

Résumé

La législation algérienne comme d'autres législations comparées a établi pour les œuvres numériques une protection pénale en vertu du droit d'auteur. Cette protection juridique exige, pour quelle soit mise en œuvre, des conditions fondées principalement sur l'élément de l'originalité, afin de limiter les infractions qui concernent les œuvres numériques, le législateur algérien sanctionne la contrefaçon des logiciels et ses similaires par des peines principales et d'autres complémentaires. En revanche les textes qui régissent ce type d'infractions restent déficients devant le développement technologique, ce qui nécessite de nouveau leur révision.

الْفَهْرِس

الصفحة	المحتوى
01	مقدمة
05	الفصل الأول: طبيعة الجرائم المتعلقة بالمصنفات الرقمية
06	المبحث الأول: الجرائم الواقعة على المصنفات الرقمية المرتبطة بالحاسوب الآلي
07	المطلب الأول: المصنفات الرقمية المرتبطة بالحاسوب الآلي
07	الفرع الأول: برامج الحاسوب الآلي (البرمجيات).
11	الفرع الثاني: قواعد البيانات كمصنف رقمي
13	المطلب الثاني: قواعد البيانات كمصنف رقمي
14	الفرع الأول: الدخول أو البقاء في النظام المعلوماتي بطريق الغش
15	الفرع الثاني: جرائم الاعتداء على المعطيات الموجودة بداخل النظام
17	المبحث الثاني: الجرائم الواقعة على المصنفات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت
18	المطلب الأول: المصنفات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت
18	الفرع الأول: عناوين مواقع الانترنت
22	الفرع الثاني: البريد الالكتروني كمصنف رقمي
24	المطلب الثاني: الاعتداء على المصنفات الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت
24	الفرع الأول: القرصنة الالكترونية
27	الفرع الثاني: القرصنة باستخدام الفيروسات الالكترونية
30	خلاصة الفصل الأول.
31	الفصل الثاني: آليات حماية المصنفات الرقمية
32	المبحث الأول: حماية المصنفات الرقمية في التشريع الجزائري
33	المطلب الأول: الشروط و الحقوق المخولة للمصنفات الرقمية
33	الفرع الأول: شروط حماية المصنفات الرقمية
34	الفرع الثاني: الحقوق التي يخولها قانون حق المؤلف للمصنفات الرقمية

38	المطلب الثاني: الحماية المدنية والحماية الجزائية
38	الفرع الأول: الحماية المدنية
44	الفرع الثاني: الحماية الجزائية
53	المبحث الثاني: حماية المصنفات الرقمية دوليا
54	المطلب الأول: حماية المصنفات الرقمية في ظل الاتفاقيات الدولية
54	الفرع الأول: حماية المصنفات الرقمية بموجب اتفاقية برن
55	الفرع الثاني: حماية المصنفات الرقمية بموجب اتفاقية تريبس (TRIPS)
57	المطلب الثاني: حماية المصنفات الرقمية في ظل المنظمة العالمية للملكية الفكرية
57	الفرع الأول: التعريف بالمنظمة
58	الفرع الثاني: دور المنظمة في حماية المصنفات الرقمية
60	خلاصة الفصل الثاني.
61	الخاتمة
64	قائمة المصادر والمراجع
73	خلاصة الموضوع
74	الفهرس